

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري

الأستاذ المؤطر: معروف جمال

مقدمة من طرف الطالبة:

الأستاذ المشرف: د. براهيمي عمر

وزار حياة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا	بوزيان العجال	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مقررا	معروف جمال	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مناقشا	بن شني يوسف	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2017

قائمة المختصرات والرموز

اسم الرمز	الرمز
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	PME
منظمة التعاون والتنمية	OCDE
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	ANSEJ
وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات	APSI
الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار	ANDI
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	ANGEM
مديريات شبكات الاستغلال	DRE

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	(01-01)
16	حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلباتها	(02-01)
51	هيكلية البنك الوطني الجزائري الرئيسي	(01-03)

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
09	تصنيف بروتش وهمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	(01-01)
18	عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمصغرة من وجهة نظر بعض الكتاب	(02-01)
22	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات.	(03-01)
24	تطور القيمة المضافة في الجزائر	(04-01)
25	مكانة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصادرات الإجمالية بالمليار دينار جزائري.	(05-01)
25	واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموع الاستعمال لسنة 2005.	(06-01)
36	تطور حجم اليد العاملة في القطاعين العام والخاص من سنة 2003 إلى 2006	(01-02)
38	نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى الصناعة التحويلية في الدول.	(02-02)

40	نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الخام	(03-02)
41	تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2009-2006	(04-02)
56	قيمة القرض المطلوب	(01-03)
57	هيكل الاستثمار	(02-03)
57	المصادر المالية للمشروع	(03-03)
58.	اجل استحقاق القرض.	(04-03)

## المتن

### المقدمة العامة

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: صعوبات تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: أسباب انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوائق التي تواجهها

المطلب الأول: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلباتها

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الوطني

المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

### خلاصة

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

### تمهيد

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: معوقات التنمية

المبحث الثاني: علاقة التنمية الاقتصادية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستوى النشاط الاقتصادي

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والابتكار

المطلب الثالث: تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الخام

المطلب الثاني: فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية:

المطلب الثاني: واقع المنظومة المؤسسية الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري

تمهيد:

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري

المطلب الثاني: مهام البنك الوطني الجزائري

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: الطريقة المتبعة في دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: مضمون ملف قرض الاستغلال

المطلب الثاني: مخاطر الإقراض

المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: علاقة البنك الوطني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: مساهمة البنك الوطني الجزائري في التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

الخاتمة

المقدمة

المقدمة:

عرفت الدول النامية التي اعتمدت في إستراتيجيتها التنموية على المؤسسات الكبيرة الضخمة دون أن تهياً الظروف المناسبة لتسييرها؛ كما ساهم كبر حجمها في تعقيد الأمور فكانت بعيدة عن تحقيق المردودية وخاصة المؤسسات العمومية؛ والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عرفت التي عرفت ولا تزال تعرف تغييرات شتى بسبب فشل السياسات السابقة التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات؛ فكان لابد من إعادة النظر في هذه السياسات والبحث عن سبل أخرى تكون كفيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة.

وبما أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً ريادياً في التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد كونها تشكل مدخلاً هاماً من مداخل النمو الاقتصادي؛ وقد أعطت الجزائر أولية له وذلك بإصدار بعض التشريعات التي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية المتجهة من اقتصاد ممرکز إلى اقتصاد السوق. وعليه عرفت العشرينان الأخيرتان تطوراً واهتماماً بالغين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لما لها من أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية؛ من خلال الدور الفعال التي تلعبه في تحسين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ومساهمتها في توفير فرص العمل وبالتالي التقليل من حدة البطالة بأنواعها.

وفي ظل مساعي الجزائر لتطوير هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد اعتمدت على العديد من الطرق والمناهج التي من شأنها أن تحقق هذا التطور؛ وذلك باستخدامها أجهزة تمكن من إعادة إدماج العمال المسرحين؛ واتخاذ مجموعة من التحفيزات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ هذا كله يرجع إلى كون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر المؤسسات تعداداً وأكثر مساهمة في تحقيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي عجزت عن تحقيقها بعض المؤسسات الكبيرة.

وقد ساهم في إنشاء وتطوير هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الهيئات كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالإضافة إلى العديد من الأجهزة المدعمة لها. ولكن بالرغم من هذه المساعي لتطوير هذه المؤسسات إلى أنها تعاني مجموعة من المشاكل التي تعرقل تطورها وتعرض نموها.

الإشكالية الرئيسية:

ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

الأسئلة الفرعية:

- 1 ما مفهوم كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية؟.
- 2 ما مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟.
- 3 كيف ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الجزائر؟.
- 4 ما هي مساعي الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

الفرضيات:

- 1 وجود صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلاف تعريفها من دولة إلى أخرى وذلك حسب اختلاف الدول ودرجة تطورها أو تخلفها واعتماد معايير تعريف هذه المؤسسات يختلف من دولة لأخرى باختلاف تجارب كل دولة على حدة.
- 2 بروز مكانة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة نظراً لمعرفة مدى مقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية بفضل الخصائص التي تساعدنا وتمكنها من القيام بمختلف العمليات والنشاطات الاقتصادية الكفيلة بالوصول إلى رقي الاقتصاد الوطني .
- 3 يمكن القول أنّ هناك تنمية اقتصادية في الجزائر ساهمت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال؛ وذلك من خلال النشاطات الاقتصادية المختلفة والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات للمجتمع.
- 4 قيام الدولة الجزائرية بعرض البرامج والآليات وإتباع سياسة في مجال تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهذا الاهتمام جاء بعد فشل بعض المؤسسات الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك دوافع ذاتية وأخرى موضوعية أدت بنا لاختيار هذا الموضوع منها:

الدوافع الذاتية: تتمثل في كون الموضوع له علاقة بالتخصص بالإضافة إلى الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.

الدوافع الموضوعية: تتمثل في

- أن التنمية الاقتصادية تشكل موضوعا مهما بالنسبة للاقتصاد الوطني ومسعى أساسي لأي دولة لتحقيقه.
- معرفة سبب الانتشار الكبير والملاحظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتزايد الاهتمام بها.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- 1 محاولة تبيان أهمية وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودورها الريادي في الاقتصاد الوطني.
- 2 معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و أهم المحاور التي تنشط فيها.
- 3 إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية
- 4 التطرق إلى أهم العراقيل والمعوقات التي تواجهها التنمية الاقتصادية ومعرفة سبل الخروج منها أو إيجاد حلول ناجعة لها.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في ما يلي:

- 1 إنَّ هذا الموضوع يلقي الضوء على احد أهم الموضوعات التي تشغل اهتمام الباحثين والاقتصاديين والمتمثل في التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها.
- 2 دراسة هذا الموضوع بمختلف جوانبه على القدر المستطاع يمكننا من الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وكذا الدول التي خطت خطوات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتمكنت من تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأثر التنموي الأمر الذي يعزز الاعتماد على هذه المؤسسات خاصة في الوقت الراهن.
- 3 هذا الموضوع يمكن أيضا من إعطاء وإبراز الصورة والوجه الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودفع الشباب إلى الاستثمار في مثل هكذا مؤسسات.

المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع كان لابد لنا أن نتبع منهجا معيناً للإلمام بمختلف المحاور التي تطرقنا إليها من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة أو عدم صحة الفرضيات؛ والمنهج المستخدم هو المنهج الوصفي والتحليلي لانا بصدد عرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحليل الجداول المختلفة.

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الباحثين الذين تطرقوا من قبل إلى هذا الموضوع ولتفادي تكرار ما جاءوا به كان لابد لنا من الاطلاع على بعض الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع وذلك بغية تسليط الضوء على أوجه القصور في بعض الجوانب؛ ومن بين الدراسات منها ما يلي:

- لخلف عثمان .الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية بالجزائر؛ رسالة ماجستير؛ جامعة الجزائر. وهي دراسة لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تبين أن لهذه المؤسسات دور ايجابي على المستوى المحلي يجب الاعتماد عليه .
- شبوطي حكيم .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؛ رسالة ماجستير؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ الجزائر.قام هذا الباحث بتسليط الضوء الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وبالتالي الحد من البطالة.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ولإثبات الفرضيات أو نفيها ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى ثلاث فصول فصلان نظريان وفصل تطبيقي حيث أن الفصل الأول يحتوي على ثلاث مباحث وينطوي تحت كل مبحث ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المبحث الأول على كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعاريف وخصائص هذه المؤسسات. أما المبحث الثاني فيتعلق بأسباب انتشار مثل هذه المؤسسات وكذا أهم العراقيل التي تواجهها. و المبحث الثالث خصصناه لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تطرقنا إلى معرفة سبل تطور ودور ومكانة هذه المؤسسات في الدولة الجزائرية. بينما الفصل الثاني فهو مقسم إلى ثلاثة مباحث أيضا المبحث الأول يحتوي على أهم المفاهيم الأساسية التي تتعلق

بالتنمية الاقتصادية إذ قسمناه إلى ثلاثة مطالب؛ أما المبحث الثاني يركز على العلاقة الموجودة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية. وذلك من خلال التطرق في المطالب إلى كل من الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؛ وفي التجديد والابتكار؛ ومن تم تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الوطني. بينما المبحث الثالث فهو يضم التنمية الاقتصادية في الجزائر إذ أنّ المطلوب

الأول يدور حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الخام والمطلب الثاني فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية أما المطلب الثالث حول واقع المنظومة المؤسسية الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الفصل الثالث خصصناه للدراسة الميدانية على مستوى بنك التنمية المحلية من اجل دراسة الموضوع دراسة تحليلية.

# الفصل الأول:

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-تمهيد:

أفرزت التحولات العالمية توجهات جديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، ومن ذلك بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للدول، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الكبرى، ولاشك أن ذلك يفرض تحديات ضخمة على هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي على اقتصاديات هذه الدول، الأمر الذي يدفعها إلى اتخاذ جملة من التدابير الجادة للدفع في اتجاه تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات والعمل المستمر لتأهيل الموجود منها، وتوفير كل ما من شأنه أن يديمها ويوسع قاعدة تواجدها و أن يجعلها قادرة على الاستمرار و التطور في ظل بيئة تنافسية داخلية وخارجية ولهذا يبقى هذا النوع من المؤسسات ينتظر الدعم اللازم من الحكومات لما يعانيه من مشاكل لا يقدر على مواجهتها بإمكانياته الخاصة، والذي يتطلب بقائه عملية إعادة تأهيل دائمة ومتواصلة لما له من دور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم والدول النامية خصوصا، والدول العربية تحديدا، لما لهذا القطاع من مزايا كثيرة عن باقي القطاعات. ولهذا ارتأينا من خلال بحثنا هذا إلى التطرق ولو بجزء بسيط للمؤسسات الصغيرة و كما تسمى في الدول العربية الأخرى، كما سنتطرق لمدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إمكانية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى صعباً، وهذا راجع إلى اختلاف وجهات النظر بين مختلف المهتمين بهذا القطاع من باحثين ومنظمات دولية، إلى جانب اختلاف النقاط الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، وفي كل الدول المصنعة و الدول النامية، وفي نفس البلد أيضاً عند اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي، فهنا تظهر صعوبة تحديد تعريف شامل ومتفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سنبينه من خلال مطالب هذا الفصل.

## المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظراً لاختلاف المقاييس والخصائص التي تساعد على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الدول على اختلافها تأخذ بمجموعة من المعايير في تحديد مفهوم هذه المؤسسات.

## ➤ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض المنظمات الدولية:

-تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يميز البنك الدولي في تعريفه لهذه المؤسسات بين ثلاثة أنواع:<sup>1</sup>

المؤسسة المصغرة: هي التي تكون فيها أقل من 10 موظفين وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100000 دولار أمريكي.

المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفاً وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظفاً أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

-التعريف المعتمد من طرف السوق الأوروبية المشتركة: يعتبر هذا التعريف المشروع الصغير كل منشأة تمارس نشاطها إقتصادياً ويقل عدد العاملين بها عن 100 عامل بينما تتبنى ألمانيا تعريفاً آخر للمشروعات الصغيرة حيث تعتبرها كل منشأة تمارس نشاطاً إقتصادياً ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل.

## ➤ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تجارب بعض الدول النامية:

-تعريف بلدان جنوب شرق آسيا: تعتمد بلدان شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة قام بها كل من بروش وهمنز بتصنيف يعتمد أساساً على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف موضح في الجدول أدناه.

<sup>1</sup> لخلف عثمان. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة الجزائر؛ 2004؛ ص 4.

الجدول رقم (01-01): تصنيف بروتش وهمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.

مؤسسة عائلية حرفية	من 1 إلى 9 عمال
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 99 عامل
مؤسسة كبيرة	من 100 عامل فأكثر

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله. اقتصاديات الصناعة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية؛ دار النهضة العربية؛ سنة 1993؛ ص 19.

-تعريف المعتمد من قبل التجربة المصرية: لقد أخذ في مصر القرار بقانون رقم 141 سنة 2004 يخص تنمية المنشآت الصغيرة؛ فكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأس مالها عن 50 ألف جنيه ولا يُجاوز مليون جنيه؛ ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عامل تعتبر منشأة صغيرة وإذا قلّ رأس مالها عن 50 ألف جنيه تعتبر منشأة متناهية الصغر.<sup>1</sup>

-تعريف المعتمد في القانون الجزائري: ورد هذا التعريف في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 والممثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسة المتوسطة: عرفها بأنها مؤسسة تُشغَلُ من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون وملياري دينار جزائري؛ أو تلك التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و500 مليون دينار جزائري.

المؤسسة الصغيرة: عرفها بأنها مؤسسة تُشغَلُ من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري؛ أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.

المؤسسة المصغرة: بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج أو لا يتجاوز حصيلتها عشر ملايين دج وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها.<sup>2</sup>

### ➤ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تجارب بعض الدول النامية:

-تعريفها من وجهة نظر التجربة الأمريكية: تعتمد في تعريفها لهذه المؤسسات على معايير كمية منها؛ عدد العمال ورقم الأعمال ويتم تغيير هذه المعايير حسب الأهداف المراد تحقيقها من خلال مختلف البرامج الخاصة بالدعم والمساعدة كما تتغير حسب القطاع الذي تنتهي إليه المؤسسة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صفوت عبد السلام عوض الله. اقتصاديات الصناعة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية؛ دار النهضة العربية؛ سنة 1993؛ ص 19.

<sup>2</sup> سمير علام. إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة؛ دار العربية للنشر والتوزيع؛ القاهرة؛ بدون تاريخ؛ ص 5.

<sup>3</sup> Robert wtteroulghe ; la PME une entreprise humaine ; Book université ; p 16.

-تعريف من وجهة نظر التجربة الأوروبية: تعرف المؤسسة الصغيرة أنها المؤسسة التي تضم اقل من 50 عامل رقم أعمالها أصغر أو يساوي 10 مليون أورو؛ أما المؤسسة المتوسطة فهي التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 إلى 250 ويكون رقم أعمالها أصغر أو يساوي 50 مليون أورو؛ أما المؤسسة المصغرة هي التي تضم أقل من 10 عمال يكون رقم أعمالها أصغر أو يساوي 2 مليون أورو.

### المطلب الثاني: صعوبات تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك صعوبات لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بين البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة؛ ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات. من بينها ما يلي:

-اختلاف درجة النمو: لا يمكننا إيجاد تعريف موحد لكل الدول نظرا للاختلاف الموجود من حيث درجة النمو الاقتصادي والتكنولوجي و السياسي. وتتغير هذه الشروط من منطقة إلى أخرى في نفس الدولة. وينجم عن ذلك اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد لآخر فنظرة البلدان المصنعة ( أمريكا؛ اليابان...) لها ليست كنظرة البلدان حديثة التصنيع والسائرة في طريق النمو ( الجزائر؛ المغرب..) فالمؤسسة تعتبر كبيرة في السنغال وتعتبر صغيرة في إيطاليا.

-تعدد التصنيف واختلافه: ترجع صعوبة تحديد تعريف شامل للاختلاف الحاصل في معايير التصنيف التي تشمل المعايير الكمية والنوعية. فهناك عدد كبير من المعايير لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين المعايير الكمية نجد عدد العمال؛ حجم النوعية ومن هنا تظهر صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات باختلاف نشاطاتها والقطاعات التي تنتمي إليه.<sup>1</sup>

-تنوع النشاط الاقتصادي: إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دور هام في اختلاف المعايير فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج إلى استثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عدد كبير من العمال؛ مثل صناعة السيارات. أما المؤسسات الخدمية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط كما يمكنها الاستغناء عن عدد هائل من العمال؛ ومن هنا فإن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في القطاع الصناعي بحكم استثماراتها وعمالها ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في القطاع الخدمي.

-تعدد فروع النشاط الاقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه وعلى سبيل المثال يُقسّم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية استخراجية وأخرى تحويلية. وهذا الأخير يضم بدوره عدد من الفروع الصناعية لذا تختلف المؤسسات من حيث حجم استثماراتها وعدد عمالها. فالمؤسسات الصغيرة التي تنشط في مجال الصناعات الغذائية تختلف عن التي تنشط في صناعة السيارات من حيث الحجم.

<sup>1</sup> بن سعد محمد. ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة؛ الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية؛ سعيدة؛ 14-15 ديسمبر 2004؛ ص 24-25.

كما أنّ وحدة صناعية متكونة من 500 فرد تعتبر كبيرة في الصناعات النسيجية وتعتبر صغيرة في صناعة السيارات؛ إذن الحجم الصغير متوسط أو كبير بطبيعة النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات العالم؛ وهي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة لكونها تمثل الغالبية العظمى من المشاريع في الدول النامية والدول المتقدمة

و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة منها ما يلي:<sup>2</sup>

- سهولة التأسيس (النشأة): تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها؛ ويعتمد على جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلي حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.
- الاستقلالية في الإدارة: تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكيها؛ مما يسهل قيادتها وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها. ويتوقف نجاح المؤسسة على قدرة الشخص في التحكم وإدارة الأعمال فيها.
- سهولة وبساطة التنظيم: تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة لأن بها عدد كبير من العمال مقارنة بالصغيرة والمصغرة وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع. التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض السرعة في التنفيذ.
- مركز التدريب الذاتي: تميز مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم نشاطهم الإنتاجي باستمرار؛ هذا يساعدهم في الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية.
- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد: هو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها؛ وخارجياً يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق.
- التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين.
- توفير الخدمات للصناعات الكبرى: أي توفير مستلزمات معيّنة للصناعات الكبرى حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن.

<sup>1</sup> غدير أحمد سليمة. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ رسالة ماجستير (غير منشورة) تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ جامعة ورقلة؛ 2007؛ ص 7.

<sup>2</sup> خياطة عبد الله. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ آلية لتحقيق التنمية المستدامة؛ دار الجامعة الجديدة للنشر؛ الطبعة 2003؛ ص 36-38.

- قصر فترة الاسترداد: وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار المشروع من واقع تدفقات النقدية لصغر حجم رأس المال المستثمر وسهولة التسويق وزيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج<sup>1</sup>.
- اتصافها بالتوجه البيروقراطي المحدود فالإجراءات الرسمية قليلاً ما تستخدم في هذه المشروعات فمثلاً لا توجد حاجة للقاءات رسمية مع العاملين أو تقديم تقارير رسمية للمديرين قبل اتخاذ قراراتهم.
- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدفع أجور أفضل للعاملين بها؛ كما أنّ المنافسة على ترقية إلى مستويات عليا تكون محدودة مما يتيح الفرص أمام العاملين بهذه المنظمات للترقية والنمو.
- سمتهما في قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلاً على استخدامها في الغالب للتقنيات الغير معقدة وإعادة أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلاً؛ وهي بهذا المعنى تُعد منبثاً خصباً لتنمية المواهب والإبداعات؛ وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها<sup>2</sup>.
- المرونة في مواجهة حالات الكساد الناجمة هن نقص الطلب السوقي بدرجة أكبر من الشركات الكبيرة فالتكاليف الثابتة هنا قليلة؛ وهي قادرة أن تتعايش مع الصناعات التي تخضع لتقلبات أذواق المستهلكين.
- الطابع الشخصي يغلب في المشروع؛ وبالتالي يمكن أنّ تتوافر فرص عمل لفئات النساء والشباب وجموع النازحين في مناطق الريفية غير المؤهلين بعد الانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> خباياة عبد الله . مرجع سابق؛ ص 38.

<sup>2</sup> منظمة العمل العربية. الصناعات الصغرى والحرب التقليدية في الوطن العربي أداة وتنمية؛ مؤتمر العمل العربي؛ الدورة 21؛ القاهرة 04-11 أبريل

1994؛ ص 6. 14

<sup>3</sup> ميسر إبراهيم أحمد. الشركات العراقية الصغيرة؛ «مشكلات الواقع واتجاهات الحل»؛ المجلة العربية للإدارة؛ العدد 01؛ سنة 2007 ص ص 64-65.

المبحث الثاني: أسباب انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوائق التي تواجهها

المطلب الأول: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا دققنا الملاحظة فإننا نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشاراً من المؤسسات الصناعية الكبيرة ويرجع ذلك إلى عوامل خاصة وأخرى عامة.

العوامل الخاصة: هناك ثلاثة عوامل خاصة رئيسية ساهمت في انتشار مثل هذه المؤسسات وهي:<sup>1</sup>

- عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر في العمل لدى الشركات الكبرى: ففي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُنظر إلى العاملين على أنهم مُلاك لهذه المشروعات فهي تقوم بإشراك العاملين في الأرباح وهذا يؤدي إلى زيادة انتمائهم لهذه المؤسسات. حيثُ يكونُ فيها الاتصال مباشر بين الإدارة والعمال واستشارة العمال يحسون بنوع من الثقة وبالتالي يقوم ببذل الجهد والتضحية عكس المؤسسات الكبرى يرى العامل نفسه مجرد آلة ليس لديه قرار.
- مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار: وهذه المرونة راجعة إلى التنسيقات الموجودة بين مختلف الأقسام الموجودة في المؤسسة من بينها:

وجود مرونة بين قسم التسويق وقسم الإنتاج مما يسهل عملية اتخاذ القرارات اللازمة.

-التنسيق بين الإنتاج والبيع وهذا يُساهم في تحديد أسعار البيع.

-هناك تنسيق بين التموين و الإنتاج و التوزيع.

- قلة رأس المال المستثمر: من بين الأسباب التي ساعدا كثيرا على انتشار مثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو سهولة إنشائها نظرا أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة بالإضافة إلى مميزات الأخرى مثل:

-تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة رأس المال المستثمر.

-سهولة إقامة مشروعات في كل مكان مثل مناطق الزراعة.

-مشروعات صغرى والمتوسطة يجعل المستثمر في منطقة ولا يهاجر.

-توفير مناصب شغل.

<sup>1</sup> سمير علام. مرجع سابق؛ ص 14.

العوامل العامة: تتمثل هذه العوامل في الأتي:

➤ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات: تتعدد نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث نوع النشاط ومكانه فهي تتميز ب:

- مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل أشكال النشاطات (فلاحيه ؛ صناعية ؛ خدماتية...الخ.)

- تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته وخصائصه في الريف أو المدينة.

- تساهم في امتصاص البطالة.

- مساهمة فعالة في رفع الناتج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

➤ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب يد عاملة ماهرة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب

يد عاملة ماهرة ومتخصصة ومتكونة تكونا عالياً فهي تتطلب يد عاملة بسيطة وهذا لا يجعلها تفكر في

الاستثمار في الموارد البشرية ولا تسديد نفقات عالية مما يُسهل عملية استثمارها

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل للصناعات المصنعة.

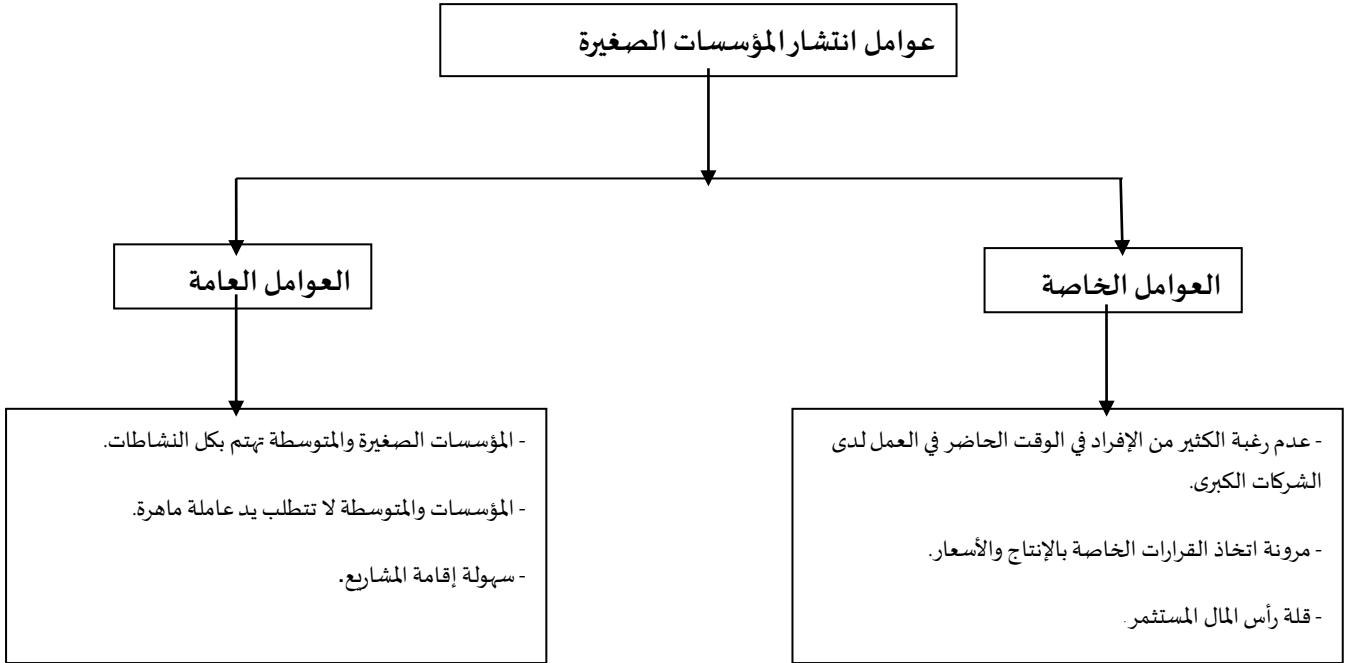
➤ سهولة إقامة المشاريع:

إقامة المشاريع المصغرة هو أسهل بكثير من إقامة مشاريع أو مؤسسة كبيرة وذلك لأن هذه الأخيرة تتطلب تهيئة

الأراضي وإعداد وهياكل قاعدية عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتطلب التكاليف الباهظة؛ وهذا ما

يدفع المستثمرين من الإقبال عليها.

المخطط رقم (01-01): عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر.

#### المطلب الثاني: حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلباتها

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من العوامل حتى تضمن السير الحسن لنشاطها وتحقق أهدافها حيث تتمثل هذه العوامل في احتياجات أهمها:<sup>1</sup>

حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنك: تبدأ مع تأسيسها وحاجتها مع العميل ترتبط بإضافة الوسائل اللازمة لانطلاقها مثل: الأراضي؛ المباني؛ معدات وأدوات... الخ. ويرجع السبب الرئيسي لهذه الحاجة إلى نقص الموارد الذاتية للاستثمار أو الاستغلال ومن جهة أخرى تعرف هذه المؤسسات في بعض الأحيان عسراً في سيولتها نتيجة تأخر تحصيل مواردها؛ الشيء الذي يجعلها تلجأ إلى البنك لتغطية هذا العجز. كما تطمح إلى التقليل من تكلفة القروض .

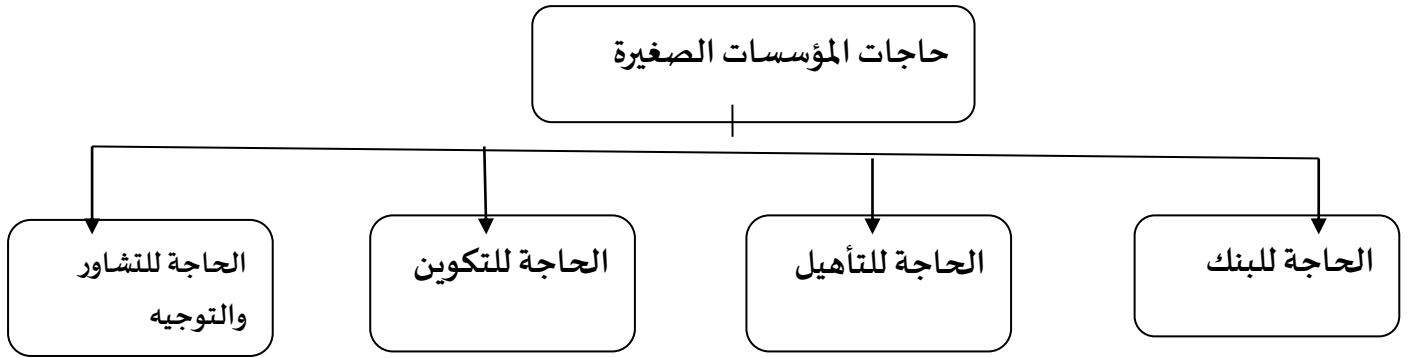
الحاجة للتأهيل: تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عنصر التأهيل خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية مثل الجزائر حيث وفي ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وسعي الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ وذلك بهدف الرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية تبعاً للمقاييس المعمول بها للصعود أمام المنتجات العالمية ذات الجودة العالية. وإمكانية اكتساب أسواق جديدة.

<sup>1</sup> شنوفي ياسين . مقدم عبد الغني . تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مذكرة لنيل شهادة ليسانس؛ 2005؛ ص ص 12-13.

الحاجة للتكوين: يعتبر ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد التنافسي أحد أسباب عدم صمودها؛ الشيء الذي يستدعي إعداد برنامج للتكوين موجه خصوصاً للإطارات ومُسيري المؤسسات وكذا المقاولين حول نماذج وتطبيقات التسيير الحديثة لاكتساب ثقافة وكفاءة التسيير والإدارة بالإضافة إلى إنشاء مراكز الدعم والدراسات والمسائل للمؤسسات.

الحاجة للتشاور والتوجيه: نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية وتكثيف النسيج الصناعي كان من الضروري خلق فضاء للحوار والتشاور لهذا الغرض ثم إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المخطط رقم (02-01): حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلباتها



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر

## المطلب الثالث: العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايدت المشاكل التي تواجهها وتهدد مستقبلها واختلفت من عدة وجّهات منها:

**العامل التكنولوجي:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمصغرة مصاعب في الحصول على رأسمالها المادي مثله مثل رأس المال البشري إذ أن مواردها المالية محدودة , وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل , وما لديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تسير اليقظة التكنولوجية

**التكوين:** إن المستوى التكويني للعمال في المؤسسات الصغيرة يكون في اغلب الأحيان ميدانيا أي أن التطبيق و الممارسة يكونان في عين المكان و نادرا ما تتبع هذه المؤسسات مخططات تكوين تنمي معارف عمالها وهذا نظرا للتكلفة العالية لعمليات التكوين.

سوء التحكم في تقنيات التسيير و خاصة عدم توفر أصحاب هذه المؤسسات على الخبرة<sup>1</sup>, الأمر الذي يجعلها هشة أمام المنافسة أو التغيرات البيئية في بداية نشاطها.

**الافتقار إلى دراسات جدوى اقتصادية دقيقة<sup>2</sup>:** فصاحب المؤسسة الصغيرة يفتقد إلى الكفاءة اللازم توفرها عند إعداد دراسة جدوى للمشروع وقد كان ذلك هو السبب الرئيسي لفشل العديد من المؤسسات .

**المنافسة الشديدة:** تواجه المؤسسات الصغيرة منافسة شديدة من قبل المؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية , فالمؤسسات الكبيرة لديها القدرة على استخدام تكنولوجيا متطورة تنتج بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة , وبسبب عدم التوازن في هذه المنافسة تكون النتائج لصالح المؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة<sup>3</sup>.

وفيما يلي أهم عوامل فشل المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر بعض الكتاب:

<sup>1</sup> Michel Marchsnay et Colette Fourcade – Gestion de la PME/PMI – Nathan ; 1997.p.243

<sup>2</sup> محمد كمال خليل الجمزوي . اقتصاديات الائتمان المصري : منشأة المعارف الإسكندرية سنة 2000 : ص 403.

<sup>3</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف حسن . إدارة الأعمال التجارية الصغيرة : الطبعة الأولى ؛ عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع, سنة 2002. ص 71 .

الجدول رقم (01-02): عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمصغرة من وجهة نظر بعض الكتاب

Janet Hariss-Lange	Harold P.Welsh	W.Gibb Dyer	Sharon Nelton
عدم القدرة على توفير رأس المال	ادعاء أسباب خارجية للفشل	عدم القدرة على التفكير الاستراتيجي	عدم المعرفة بكيفية إدارة المشروع
نقص العمالة المدربة	ضعف التخطيط	ضعف شبكة الأعمال بين موارد المشروع	قصور في التعامل مع الغير
صعوبة الحصول على عقود عمل مع الحكومة	عدم توافر المعلومات المناسبة	ضعف علاقات التضامن مع الغير	ضعف التمويل وإدارة الأموال
ارتفاع تكلفة توجيه تكنولوجيا خاصة	ضعف التوجيه في السوق	عدم القدرة على تكوين فريق	نقص التخطيط الاستراتيجي
عدم توافر عمالة مؤهلة للعمل في مجال الخدمات	عدم القدرة على مسايرة التطورات	ضعف القدرة على التعبير وإقناع الآخرين	قصور في الاتصال بالبيئة الخارجية
ضعف التدفق النقدي	تعدد الأدوار التي يقوم بها رواد الأعمال	التأخير في تنفيذ بعض التصرفات	عدم وجود معاونين للمدير

المصدر: د. هاله محمد لبيب عنبه "إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2002 . 43.

أما في الدول النامية فإن أهم المعوقات التي تعوق هذه المؤسسات على المستوى الجزئي:

- عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب هذه المؤسسات بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالخدمات والألات و الجودة , مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإنتاج أو استخدام معدات متقدمة ذات استثمار كبير نسبيا وتكلفة تشغيل عالية , وفي كثير من الأحيان يتعرضون لنقص حاد في الخامات التي يستخدمونها في نشاطهم فيتعرضون لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية ولا يعرفون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات<sup>1</sup>.
- ضعف القدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية لدى أصحاب هذه المؤسسات ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج , إضافة إلى ضعف إمكانية التسويق المحلي والخارجي مع عدم توفر المعلومات حول احتياجات السوق .
- غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة , إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية أو عدم خبرتهم في هذا المجال , مما يؤدي لجوء معظمهم إلى مكاتب المحاسبة الخارجية لإعداد الحسابات الختامية وهو ما يكبد المؤسسة مصاريف عالية .

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري احمد. تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها؛ الإسكندرية؛ الدار الجامعية؛ سنة 1996. ص 31.

- انخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمصغرة وافتقار العديد منها لتخطيط الإنتاج وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب، وافتقار العديد منها إلى المفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية.

-تفوق المؤسسات والمنشآت الكبرى في إمكانية الإنفاق على البحوث والتطوير حيث تعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمفردها القيام بذلك على الوجه المعقول.<sup>1</sup>

وعموماً فإن نقص الخبرات التنظيمية لدى صغار رجال الأعمال قد يكون من أخطر المشاكل على استمرارية مشاريعهم التي تفتقد إلى التخطيط الاستراتيجي الذي هو أساس نجاحها وتطورها .

<sup>1</sup> تطبر رياض محمد . الرسالة الأولى للمستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ الناشر المنصورة؛ المكتبة العصرية؛ 2001؛ ص ص 11-12.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تعود غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار؛ حيث أدت دوراً فرعياً ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى وابتداءً من سنة 1958 في إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة الذي كان الهدف من وراءه وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات والفوائد لاقتصاديات البلد المستعمر؛ منها الحصول على أرباح هامة بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة؛ توفير بعض السلع والمنتجات محليا بأقل تكلفة.

وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا هاما مكون من صناعات إستراتيجية واستهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى. منتجة لوسائل الإنتاج من جهة والتركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

ومن هنا تفتنت الجزائر لأهمية هذا النوع من المؤسسات فسعت جاهدة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع؛ وذلك ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة؛ والتي تظهر بوضوح في جملة من الآليات والإجراءات ونتيجة الجهود المبذولة في هذا القطاع وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في السداسي الأول لسنة 2010 إلى 607297 مؤسسة. منها 560 مؤسسة تابعة للدولة والباقي تابع للقطاع الخاص. مؤفراً بذلك ما يُقارب 1596308 منصب شغل بزيادة قدرها 7.11% مقارنة مع سنة 2009.

ولقد دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفة واضحة من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة من أجل ترقية ودعم وتشجيع هذا القطاع في إنجاز عملية الإنعاش الاقتصادي وإعادة الديناميكية للنسيج الصناعي؛ فمن بين المساهمات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم الاقتصاد الوطني ما يلي:<sup>1</sup>

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: إذ أن خلق مثل هذه المؤسسات ونموها يؤدي إلى زيادة خلق مناصب شغل جديدة؛ ومن ثم الحد من مشكل البطالة وتقليصه في الجزائر وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ فان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تزايد مستمر. حيث أصبحت تشغل عددا لا بأس به من العمال والذي يفوق 1.6 مليون عامل؛ حيث وصل عدد العمال سنة 2003 إلى 165247 عامل؛ و254350 عامل سنة 2008.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام: سجل تزايد كبير في الناتج الداخلي الخام حيث قدر ب: 87604% سنة 2001 ووصل إلى 80.80% سنة 2007؛ وتوزع على الوجه الخصوص في النشاط الزراعي والتجاري والبناء والخدمات.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: إن هذه المؤسسات التابعة للقطاع الخاص تساهم نحو أداء تنافسي متميز بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة؛ وهذا في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي أما في القطاع العام فهناك تراجع في مساهمة هذا النوع من المؤسسات في

<sup>1</sup> وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : نشرة المعلومات الإحصائية رقم 17؛ السداسي الأول: 2010؛ ص 7.

القيمة المضافة وهذا راجع إلى خصوصية المؤسسات العمومية ودخول القطاع الخاص بشكل عام ليجعل منه المتعامل الأكبر في الاقتصاد الوطني وهي من علامات الانتقال إلى اقتصاد السوق.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات: تعتبر هذه المؤسسات أحد المجالات لجذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات؛ وتساهم في توفير مناصب شغل جديدة حيث تعتمد أساساً على محدودية رأس المال مما يعد عنصراً لجذب صغار المدخرين .
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي: من المؤكد أنّ وجود هذه المؤسسات مع المؤسسات الكبيرة وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية تدفع عملية التنمية إلى الأمام. إنّ علاقة التكامل بين هذه المؤسسات يمكن لها أن تأخذ شكلين التكامل المباشر أو التكامل غير مباشر. وهي لا تخرج عن كونها إما: أنّ تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير لأسباب صغيرة؛ وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

#### المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الوطني

إنّ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لقدرتها على توفير مناصب الشغل وامتداد نشاطها على العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ويتمثل دورها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### ➤ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاجتماعي:

- حل فعال لمشكل البطالة: إنّ الديناميكية الاقتصادية تعود إلى الاستثمارات في الميدان الصناعي والتي تُعاني من العديد من الصعوبات كنقص التمويل؛ ارتفاع التكاليف؛ مركزية الصناعة... الخ. و من أجل تجاوز هذه العقبات يجب تقسيم المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ هذه العملية تسمح ببناء العديد من الوحدات القادرة على الاستجابة لطلبات التشغيل وهذا يخلق مناصب شغل دائمة وبأقل تكاليف.

وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية 2008 إلى 245842 مؤسسة؛ كما تشغل بالإضافة إلى رؤساء المؤسسات المصّرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء 888829 منصب شغل مصرح به رسمياً. وبالنسبة للقطاع العام فقد سُجل في نهاية سنة 2008 ما يقارب 547 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تُشغّل في مجموعها 76283 أجير. ووصل قطاع البناء والأشغال العمومية لنفس السنة إلى 80716 مؤسسة.

- المساهمة في التنمية المحلية: على غرار خلق الشغل وامتصاص البطالة فإن هذه المؤسسات لها دور مهم في التنمية المحلية وذلك بدعمها للخزينة المحلية بمدخيل تتعلق بالرسوم والضرائب مما يسمح بخلق توازن جهوي؛ إلا أننا نجد أن معظم هذه المؤسسات تتمركز في الولايات الشمالية وذلك لأنها تمثل أقطاب النسيج الحضاري والصناعي للجزائر. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمركز للتدريب

<sup>1</sup> شبوطي حكيم. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؛ رسالة ماجستير؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ الجزائر: 2002؛ ص ص

الذاتي حيث يمكن لمسيرها الاحتكاك بمشاكل الإدارة والإنتاج واكتساب الخبرة من خلالها؛ خاصة أننا نفتقر لمعاهد

الإدارة ومراكز التدريب. والجدول الموالي يبين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (03-01): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات.

الترتيب	الولاية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008
01	الجزائر	29167
02	وهران	15761
03	تيزي وزو	12680
04	سطيف	9485
05	بجاية	9639
06	بومرداس	7936
07	تيزابزة	7699
08	البليدة	7614
09	قسنطينة	7170
10	شلف	6705

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

➤ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاقتصادي<sup>1</sup>:

- استخدام الموارد المحلية: تعمل هذه المؤسسات على استخدام الموارد المحلية التي ما كانت لتتغل وتبقى عاطلة ومعرضة للإنفاق الترفي وكما هو معروف عن الصناعات الصغيرة أنها لا تطلب رؤوس أموال كبيرة ومن ثم فإن المدخرات القليلة للأفراد والعائلات قد تغطي تكاليف إنشاء المشروع من هذه المشاريع.
- كما أن استخدام الموارد الأولية الموجودة في مناطق معبئة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة زيادة عن استرجاع النفايات وفضلات الاستهلاك النهائي (موارد التعبئة والتغليف؛ قارورات الزيوت...).
- توزيع الصناعة: هذا النوع من الصناعات يتوزع على المدن الصغيرة والأرياف؛ وهذا بهدف تخفيف الضغط على المدن الأخرى التي تعرف اختناق نتيجة تركز مصانع بها وإقامة مصانع جديدة من جهة. ومن جهة أخرى فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة باستطاعتها أن تمارس نشاطها بالاعتماد على الكميات الثقيلة المتوفرة محلياً وتغطية الأسواق المحلية.
- توزيع الهيكل الصناعي: تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في إنتاج بعض المنتجات التي تحتاجها المؤسسات الكبرى؛ حيث أنه يتم على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنتاج الجانِب الأكبر من الأجزاء والمكونات التي تحتاجها المؤسسات الكبرى في عملية تجميع وصناعة السيارات؛ وهذا المستوى من التطور من شأنه أن يساهم في تقوية الصناعات الكبيرة والصغيرة على حد سواء.
- ضآلة التكاليف: تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتكاليف محدودة مقارنة بالمشروعات الكبيرة عالية التكاليف التي تتبناها البلدان النامية ضمن تجرّبتها التصنيعية وتسببت بحمل الدول الكثير من الأموال لتغطية خسائرها فضلاً عن تأخر النمو الصناعي.
- خلق القيمة المضافة: كي تضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها وديمومة وظائفها لا يكفها إقامة علاقة مع الهيئات التي تباع لها منتجاتها وخدماتها بإقامة علاقات مع مؤسسة أخرى.

<sup>1</sup> شبوطي حكيم . مرجع سابق ؛ ص 109 .

جدول رقم (04-01): تطور القيمة المضافة في الجزائر.

2007	2006	2005	2004	قطاع النشاطات
القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	
578.88	510.03	417.22	412.11	الزراعة
458.67	401	369.93	320.5	البناء والأشغال العمومية
503.87	412.43	364.33	337.22	النقل والمواصلات
50.69	44.15	40.6	36.88	خدمات المؤسسات
62.64	59.35	55.63	50.01	الفندقة والإطعام
119.24	115.38	112.79	107.55	الصناعة الغذائية
2.68	2.64	2.59	2.26	صناعة الجلد
607.05	552.17	509.28	476.2	التجارة

#### المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ons).

#### المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

لقد صنعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفسها مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني نظرا لما قدمته لهذا الأخير من تطورات مسّت مختلف الميادين وتمثلت هذه المكانة في الآتي:<sup>1</sup>

يساهم القطاع الخاص بنسبة 98.5% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه النسبة وان دلت فإنها تدل على الاهتمام الموجه لهذه المؤسسة من قبل الخواص.

كما ساهمت هذه المؤسسات سنة 1990 ب 40% من إجمالي القيمة المضافة؛ وبنسبة 80% في نشاطات الخدمات؛ و65% للقطاع التجاري كما حقق هذا القطاع 20% صناعيا في الفترة الممتدة ما بين 1993/11/16 و 2001/12/31 وذلك حسب معطيات وكالة الترقية ومراقبة الاستثمار إلى حوالي 166489 منصب شغل على امتداد 48 ولاية ممثلة في 43213 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

ساهمت هذه المؤسسات أيضا في الصادرات الإجمالية فقد زادت من سنة 1990 إلى غاية 1992 ب 12.1 مليار دينار جزائري وصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 4.33 مليار دينار جزائري ويمثل هذه المبلغ تقريبا ثلث المبلغ الأول. والجدول الموالي يبين ذلك:

<sup>1</sup> محمد حميدوش .: "مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار" : مجلة فضاءات؛ العدد 2؛ مجلة صادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ؛ مارس 2003؛ ص 12-13.

الجدول رقم (01-05) مكانة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصادرات الإجمالية بالمليار دينار جزائري.

السنة	1990	1991	1992
الصادرات الإجمالية	11.7	18.8	23.8
صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.3	6.8	7.6

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يخص مكانة هذه المؤسسات في جانب الاستيراد فالجدول التالي يبين لنا الواردات حسب مجموع الاستعمال لسنة 2005.

الجدول رقم (01-06): واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموع الاستعمال لسنة 2005.

مجموع الاستعمال	قيمة الواردات (مليار دولار أمريكي)	النسبة المئوية
النقدية	2401	24.6
الطاقة والزيوت	103	1.05
المواد الخام	472	4.84
المواد نصف الخام	1853	18.99
سلع التجهيز الفلاحي	156	1.6
سلع التجهيز الصناعي	3331	34.33
سلع الاستغلال الغذائي	1444	14.79
الإجمالي	9780	100

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ مشروع تقرير من اجل سياسة التطوير للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جوان 2006: الدورة العامة 20؛ ص. 38.

إن الجدول أعلاه يوضح لنا قيمة الواردات حسب مجموعة الاستعمال فسلع التجهيز الصناعي والتغذية تساهم لوحدها أكثر من نصف الواردات أي 58% من مجموع الإجمالي للواردات؛ و سلع التجهيزات الفلاحية والطاقة والزيوت تساهم ب 2.65% من إجمالي الواردات وهذه النسبة تعد قليلة فيما يخص سلع التجهيز غير الغذائي والمواد النصف الخام تغطي نسبة 38.62% وهي نسبة معتبرة.

وقد بلغت واردات المتعاملين الخواص 4984 مليون دولار أمريكي سنة 1998 أي نسبة 53% من إجمالي الواردات؛ أما في مجال النشاطات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أنّ لها مكانة معتبرة في عدة قطاعات ففي قطاع الخدمات تساهم هذه المؤسسات بنسبة 25% من مجال نقل البضائع والمسافرين كما نجد أنّ لها مساهمة فعّالة في عدة قطاعات كقطاع البناء والأشغال العمومية؛ القطاع التجاري؛ قطاع الصناعات...<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد حميدوش. مرجع سابق؛ ص.13.

## خلاصة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم فروع الاقتصاد الوطني، لما لها من مزايا تجعلها بمثابة الرائدة في حل الكثير من المشاكل، كالبطالة وتحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي، وهذا لما تمتاز من مرونة في التأسيس وسهولة الإجراءات، وكذلك لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا تكنولوجيات عالية وإنما تحتاج إلى أدوات بسيطة نسبياً و رأس مال قليل، ولكن تكون مدفوعة بإرادة أصحاب الشركة والذي يعتبر العنصر البشر أهم عنصر فيها، كما لا تحتاج إلى تمويل بنكي كبير، وهي تقلل من فاتورة الاستيراد وتقدم الدعم اللازم للمؤسسات الكبيرة في كل ما تحتاجه هذه الأخيرة من دعم وخدمات ومنتجات جانبية أو ثانوية.

# الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

تمهيد:

إنّ التنمية الاقتصادية مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار إلى المواطنين كل في موقعه، وان دفع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية ضمن إستراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات الناس وقدراتهم، وترتكز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية خاصة في ظل التغييرات التي يعرفها المجال الاقتصادي الحر.

ومن خلال فصلنا هذا سنحاول التطرق إلى أهم العناصر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من مفاهيم وأهمية ؛ كما ستبرز واقعها في الجزائر.

## المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية الاقتصادية

مما لاشك فيه هو أن من أسباب تطور معظم الدول ورقمها هو إعطائها أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية والعمل للوصول إلى أسس مراتبها وذلك بتحدي كل الصعوبات التي قد تواجهها وسنحاول في هذا المبحث توضيح أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية

## المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

قدمت العديد من التعارف للتنمية الاقتصادية من بينها ما يلي:<sup>1</sup>

تعريف أمين هويدي "التنمية الاقتصادية هي عملية إعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع: فهي تعيد تشكيل القاعدة الاقتصادية للمجتمع وما يعلوها من بناء فوقي من علاقات الإنتاج وما ينبثق عنها من قوانين اقتصادية تشكل القوى المنتجة وتوجه تطوراتها ومستواها وتحدد مدى استخدام الموارد الاقتصادية المادية والبشرية وتركيبها النوعي وتوزيعها الجغرافي في إطار قوانين الطبيعة.

تعريف فرانسو بيرو "إن التنمية لا تنتج عن صورة عفوية وليست نتيجة للإجماع على المصلحة العامة ولا تختزل إلى تحقيق نماذج ابتكرها بعض الخبراء ولا تكتفي بمجرد مناشدة أخلاقية لتلبية حاجات الإنسان؛ ورغم أن بعض العناصر تتضافر على تعزيزها فإنها لا تستطيع أن تكون إلا ثمرة لمشروع صادق العزيمة والتقاء بين ضغوط الواقع وضغوط الحقيقة.

عرفها جيرارد ازولاي: خبير الأمم المتحدة في منظمة الزراعة والتغذية والأستاذ في جامعة أورساي "نعني بالتنمية الاقتصادية تلك التغيرات التي تحدث في حياة الأفراد وفي هياكل الإنتاج؛ والاستهلاك وفي توزيع الدخل وفي نشاط المؤسسات السياسية والاجتماعية وفي توزيع السلطة بين أفراد المجتمع بشكل يسمح له بالمشاركة في صنع مستقبلهم ومصيرهم نعرف مدى تعقيد هذه المسائل فيما بينها ولكنها هي السبيل لفهم محتوى التنمية".<sup>2</sup>

عرفها أيضا الدكتور عبد القادر محمد عبد القادر عطية "أنّ التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوبا بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة؛ وتغير هيكل في الإنتاج".<sup>3</sup>

عُرفت التنمية الاقتصادية أيضاً بأنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال اديولوجية معينة؛ لتحقيق التغيير المستهدف من اجل الانتقال من مرحلة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها وتستهدف التنمية تغيير أساس البناء الاجتماعي لما يضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلا في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل على تغيير ما يعيق هذه العملية.

<sup>1</sup> محمد حسن دخيل. إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة؛ منشورات الحقوقية؛ ص 18:19.

<sup>2</sup> Gérard azoulay ; les théories de développement ; collection Didact Economie presses universitaires de rennes ; France 2005 ; p28.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية. اتجاهات حديثة في التنمية؛ الدار الجامعية الإسكندرية؛ مصر؛ 2003؛ ص 18.

من خلال ما سبق نستنتج بأنّ التنمية الاقتصادية هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية وحسب هذه الرؤيا فان هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية في عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي<sup>1</sup>.

والتنمية الاقتصادية تقوم على ثلاثة أركان أساسية هي:

- تنمية الناس: يجب على كل مجتمع أن يستثمر في قدرات أفراده كي يتسنى لهم أداء دورهم الكامل في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بلدهم ؛ ومع زيادة الاهتمام بهذا الجانب سيكون لتنمية الناس وصقل مهاراتهم دور متزايد الأهمية في تمكينهم من القيام بجهد منتج خلاق يساعد على تحقيق النجاح الاقتصادي.
- التنمية من أجل الناس: فهم المستهدفون بالتنمية ولا تكون هذه الأخيرة تنمية بشرية حقيقية إلا إذا أشبعت كل حاجات الفرد وأتاحت الفرص للجميع واتخذت الإجراءات الوقائية الضرورية من الناحية الاجتماعية.
- التنمية بواسطة الناس: يجب أن يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها وذلك من خلال الهياكل الملائمة لاتخاذ القرارات.

#### المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

قد تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى وهذا نظراً لمعطيات كل دولة؛ فإذا أخذنا على سبيل المثال أهداف الدول البترولية دول الخليج؛ الجزائر... فرغم ارتفاع الدخل الوطني بها ومنه ارتفاع الدخل الفردي للفرد لكن نجد أن أهداف التنمية الاقتصادية الأولى بها هي تحقيق العدالة في توزيع المداخيل وليس زيادتها؛ وإذا نظرنا إلى دول الجنوب الصحراء الإفريقية نجد أنّ أهداف التنمية الاقتصادية بها ترمي بالدرجة الأولى إلى زيادة المداخل نظراً لقلتها ومن ثم تحقيق العدالة في توزيعها. حتى الدول المتقدمة والكبرى تقوم بالتنمية الاقتصادية رغم ارتفاع مداخلها وكذا العدالة في توزيعها. وفي هذه الدراسة لن نتناول أهداف التنمية الاقتصادية كلها لأن هذه الدراسة لا تكفي لتحديد كل أهداف التنمية لأنها متعددة ومختلفة وسوف نبين أهم هذه الأهداف نظراً لتشعبها وتداخلها فيما بينها.

- الشمولية: إنّ التنمية الاقتصادية تتطلب تنمية ثقافية وسياسية واجتماعية وأخلاقية حتى يتسنى لها بلوغ أهدافها. حتى تقوم بتنمية اقتصادية شاملة يجب توفير المناخ اللازم لها من وعي ثقافي وسياسي واجتماعي وكذا أخلاقي لأنها عناصر جد مفيدة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق اتخذت هذه الأخيرة من الشمولية (التنمية الشاملة) أحد أهدافها الأساسية. فالتنمية الاقتصادية تتضمن التحديث (Modernisation) والتي تعني أضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ

<sup>1</sup> دخال مصطفى قاسم. إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة؛ كلية الإدارة والتكنولوجيا؛ الدار الجامعية؛ الطبعة 2007؛ ص 19.

القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية في حياة الأفراد وسلوكياتهم حتى يتجاوزوا مع عملية التنمية الاقتصادية.

● كما أنّ التنمية الاقتصادية أمر يعني جميع السكان لذلك يجب أنّ تعطي الفرصة للجميع من أجل المشاركة في صناعتها ووضع خططها لاسيما الطبقة المثقفة في المجتمع وعدم الانفراد بقرارات عملياتها وذلك من خلال توفير المزيد من الحريات والديمقراطية (Démocratisation) والمزيد من المشاركة (Participation) واللامركزية (Décentralisation) قصد إعطاء الفرصة للطبقة الواسعة من الأفراد في صنع التنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

● العدالة في توزيع الدخل: في أي مجتمع يوجد طبقة غنية وأخرى فقيرة فالأولى تتمتع بدخل علي وميل حدي للاستهلاك صغير مما يؤدي إلى تراكم رأس المال لديها أما الطبقة الثانية فدخولها صغير وميلها الحدي للاستهلاك كبير مما يجعلها تعاني مشكلة الفقر أي أنّ دخلها لا يغطي إلاّ استهلاكها وبالتالي يجعلها في دائرة الفقر. ومن أهداف التنمية الاقتصادية السعي لإيجاد حل لهذه المشكلة اعتماداً على وسائل آليات من أجل إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة قصد التخفيف من الفقر.

والملاحظ أنّ حد الفقر يختلف من بلد لآخر وفقاً لمستواها الاقتصادي؛ فالاحتياجات الضرورية للفرد بالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أكثر بكثير منها في الهند؛ وبهذا فإن حد الفقر بالأولى يكون أعلى منه في الثانية.

وعملية التنمية الاقتصادية عليها أنّ تضع ضمن أهدافها الرئيسية القضاء أو التخفيف من ظاهرة الفقر وإعادة التوزيع الأمثل للدخل ما بين أفراد مجتمعنا وذلك عن طريق:

- زيادة في دخل الأفراد الفقراء حتى تتجاوز حد الفقر وذلك عن طريق التفاوض مع أرباب العمل وإعادة النظر في مستوى الأجور.
- زيادة دخل الطبقة الفقيرة يجب أن يغطي من دخل الطبقة الثرية أي يجب أن لا تكون زيادة دخل أفراد الطبقة الفقيرة على حساب الطبقة نفسها.
- تشجيع وتمويل الاستثمارات التي تقوم بها أفراد الطبقة الفقيرة وذلك إما عن طريق إنشاء صناديق خاصة أو بوضع بعض التسهيلات الضريبية أو غير ذلك.
- توجيه الفوائض الاقتصادية إلى مشاريع التي من شأنها أن تخفف الأعباء على الطبقة الفقيرة واستثمارها لصالحهم.<sup>2</sup>

● التغيير في هيكل الإنتاج: المقصود بتغيير هيكل الإنتاج هو تنمية الهيكل وتطويره إلى الأحسن أي جعله يتمتع بنوع من المرونة قصد تكيفه مع عملية التنمية الاقتصادية. ونجد على سبيل المثال اقتصاديات بعض الدول المتخلفة تخصص في إنتاج المنتجات الأولية كالمنتجات الزراعية والمعادن والبتترول الخام وتصدرها للدول المتقدمة؛ فيما تقوم هذه الأخيرة بتزويد الأولى بالمنتجات الصناعية أو المعدات مما

<sup>1</sup> كامل بكري. التنمية الاقتصادية: الدار الجامعية للنشر: بيروت لبنان؛ 1988؛ ص 63.

<sup>2</sup> عبد القادر عطية. اتجاهات حديثة في التنمية؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 18.19.

- يخلق نوع من التخصص لكل دولة ومهمة التنمية الاقتصادية تكمن في تغيير هيكل الإنتاج الوطني وجعله متكامل فيما بينه عن طريق:
- تشجيع الاستثمار الصناعي قصد التقليل من التبعية للخارج.
- تشجيع الاستثمار الصناعي لا يعني إهمال القطاع الزراعي أو إنتاج المواد الأولية ولكن يعني تنوع النشاط الاقتصادي.
- وضع الإستراتيجية الاقتصادية تضمن الانسجام ما بين كل القطاعات الاقتصادية الوطنية قصد استغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- خلق نوع من التنوع الاقتصادي وإلغاء الاختصاص مع المحافظة على نفس مستويات الإنتاج أو زيادتها بالنسبة للقطاعات التي كان يعتمد عليها سابقاً.
- التنمية المستدامة: تعني بالتنمية المستدامة أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدر الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتها. فالتنمية الاقتصادية عليها أن تعمل على إيجاد السبل والطرق الكفيلة بالمحافظة على استدامة التنمية والحياة ومن بين هذه السبل والطرق ما يلي:
- ابتكار تكنولوجيات نظيفة تعمل بالدرجة الأولى على المحافظة على البيئة.
- إيجاد حلول بالنسبة للموارد الناضبة إما بالاستعمال العقلاني أو بتطوير تكنولوجيات من شأنها التقليل من استعمالاتها.
- تجنب الاستثمارات والصناعات التي من شأنها تلويث البيئة والأضرار بها كتلك التي تؤدي إلى تآكل التربة وتلويث الماء والهواء أو الإضرار بالمناخ.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بؤري قادر على تحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق تحضيره علمياً ونفسياً وبدنياً.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: معوقات التنمية

هناك العديد من الأسباب التي تعيق التنمية الاقتصادية وتختلف من عائق لآخر منها ما يلي:<sup>2</sup>

- العوائق الاقتصادية: تتمثل في:
- دائرة الفقر المفرغة: تعد دائرة الفقر المفرغة إحدى الحلقات العديدة في العالم الأقل تقدماً؛ والفكرة وراء ذلك أنه يمكن للأغنياء من الناس أن يدخروا ويستثمروا بسهولة أكثر من قيام الفقراء بذلك. وقياساً عليه فإن الأمر يعد أكثر صعوبة بالنسبة للدول الفقيرة أن تدخر وتستثمر بالقدر الكافي الذي يمكنها من اجتياز الفقر.

<sup>1</sup> عبد القادر عطية. مرجع سابق؛ ص 27.

<sup>2</sup> مالكو لم جيايز. مايكل رومر. داويت بيركنز. دونالد سنودجراس؛ اقتصاديات التنمية؛ دار المريخ للنشر؛ طبعة 1995؛ ص 51 - 57.

- ضيق حجم السوق: إن العلاقة بين ضيق حجم السوق والتخلف الاقتصادي تستند أساسا على الفكرة القائلة بان وفرات الحجم في الصناعة تعتبر احد ملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية؛ فإذا وجب على المشروعات الصناعة أن تكون كبيرة من اجل الاستخدام الكفاء للتكنولوجيا الحديثة. فإن حجم السوق الذي تباع فيه السلع التي تنتجها تلك المصانع يجب أن تكون كبيرة إلا أن هناك رؤيا يعزى صغر حجم السوق في الدول النامية؛ إلى انخفاض الدخل ومن تم الطلب في تلك الدول.
- العوائق الحكومية: تتمثل في:
- الاستقرار السياسي: يفترض في الحكومة أولا أن تكون قادرة على تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة؛ سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا وكحد أدنى يتوجب على الحكومة تجنب الحرب الأهلية. إذ يعد ضروريا قبل أن يصبح النمو الاقتصادي الحديث ممكنا وكان ن الممكن تصور أن الحكومات الاستعمارية تعمل على تشجيع تنمية حقيقية إلا انه في اغلب الأحوال لم يتم ذلك.

## المبحث الثاني: علاقة التنمية الاقتصادية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة وطيدة بالتنمية الاقتصادية وتتجلى هذه العلاقة في الأثر الذي قد تحدثه هذه المؤسسات على التنمية الاقتصادية وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذه المطالب.

## المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستوى النشاط الاقتصادي

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا على مستوى النشاط الاقتصادي ويتجلى هذا الدور من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

➤ تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية: لقد عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الجارية للسكان وذلك بالنظر إلى اتصالها المباشر بالمستهلك؛ فعملت على رفع المستوى المعيشي للأفراد.

ولقد اتبنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدارتها في هذا الجانب حيث يعمل هذا القطاع في إنتاج وتوفير السلع الاستهلاكية وذلك لتموين الأسواق المحلية والتقليل من الاستيراد. حيث اهتمت بإنتاجها إذ تمثل الصناعات الغذائية والزراعية 29.9% من مجموع قطاع النشاط الصناعي وصناعة النسيج 13% وكل من صناعة الخشب والفلين 1902% وصناعة مواد البناء 14.97%.

➤ توفير مناصب الشغل: يعتبر مصدر بالغ الأهمية لتوفير فرص العمل إذ أن أكثر من 50% ممن يعملون

في الأعمال الصغيرة أي توفر حدود كبيرة من فرص الاستخدام في هذا الاقتصاد. إن فرص العمل يعد مهم لحالة أي اقتصاد التي تستحدث فيه سنويا؛ لأنها تعتبر مؤشرا مهما عن حالة الرخاء يتم إقامة أعمالا جديدة وتوسيع الأعمال القائمة وهذا يولد فرص عمل جديدة. و الجدول التالي يبين تطور حجم اليد العاملة في القطاعين الخاص والعام من سنة 2003 إلى سنة 2006.

<sup>1</sup> احمد رحموني . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع : 20011 : ص 60.

الجدول رقم (01-02): تطور حجم اليد العاملة في القطاعين العام والخاص من سنة 2003 إلى 2006.

القطاع	2003	%	2004	%	2005	%	2006	%
القطاع الخاص	207949	99.63	225449	99.66	245842	99.65	269806	99.73
القطاع العام	788	0.37	778	0.34	8744	0.35	269806	99.73
القطاع الإجمالي	208737	100	226227	100	246716	100	270545	100

المصدر: أحمد رحموني . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري؛ ص 60.

➤ تحقيق تنمية جهوية: تعاني الدول النامية من مشكل عدم التوازن الجهوي للانتشار الصناعي؛ إذ نجد أنّ

معظم المناطق الريفية تعاني من العزلة الاقتصادية ولهذا نجد أن هذه الدول تحاول دائما فرض نوع من التوازن بتشجيع المشاريع الاستثمارية في المناطق الريفية المعزولة مثال ذلك ما تبنته الجزائر بتشجيع المشاريع التي تقام في المناطق الداخلية الصحراوية. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الأداة الأكثر فعالية في دعم التوازن الجهوي كونها لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تستلزم تكويننا عاليا أو تكاليف مرتفعة؛ كما أنها تعتمد على كثافة اليد العاملة وهذا ما يناسب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق.

#### المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والابتكار

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة ويرجع ذلك إلى أن من أهم خصائص رائد الأعمال الناجح قدرته على الابتكار وهذا بالطبع في الدول المتقدمة حيث أن القدرة على الابتكار أصبحت ميزة تنافسية.<sup>1</sup>

في دراسة قام بها معهد للأبحاث (Gellmen Research Associat) أثبتت 25% من أن مجموع 320 ابتكار تم إحصاءه خلال الفترة 1973/1953 قامت به مؤسسات تشغل أقل من 100 عامل.

<sup>1</sup> هاله محمد لبيب عنبه - إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2002؛ ص 205.

وفي إنكلترا أثبتت إحدى الدراسات الخاصة بالابتكارات في القطاع الصناعي خلال الفترة 1983/1945 أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار ارتفعت فبعد أن كانت هذه النسبة 18.6% خلال 1949/1945 أصبحت 17.4% (1964/1960) لترتفع إلى 32.1% (1983/1980).

وتقوم المؤسسات الصغيرة بالبحث بصفة غير رسمية , وفي 2000 أثبتت الدراسات أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تتراوح بين 30 و60% من مجموع المؤسسات التي تنشط في الدول المنتمة لمنظمة التعاون والتنمية (OCDE). وتتغير قدرة هذه المؤسسات على الابتكار من قطاع إلى آخر فهي تبتكر في المجالات التي لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومعظم ابتكاراتها تكون في أدوات المراقبة والقياس , الإعلام الآلي ... الخ.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي

مثلما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا على مستوى النشاط الاقتصادي فان لها تأثيرا على مؤشرات الاقتصاد الكلي ويظهر هذا التأثير في ما يلي:<sup>2</sup>

➤ **تعبئة الادخار:** إن الحجج المؤيدة للاستثمار الأجنبي نشأت في الأساس من النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة للنمو وتحليلها خاص بمحددات النمو الاقتصادي وعادة ما يتم النظر إلى الاستثمار الأجنبي الخاص وكذلك المعونات الأجنبية باعتباره وسيلة لسد الفجوات التي تنشأ بين العرض المحلي للادخار والنقد الأجنبي الخاص والإيرادات الحكومية ومهارات رأس المال البشري من ناحية وبين مستوى المرغوب فيه من الموارد الضرورية لتخفيف أهداف النمو والتنمية من ناحية أخرى. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمصغرة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني, كذلك تمتص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية, ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أم الخارج.

➤ **ترقية الصادرات:** إن مساهمة المؤسسات الصغيرة في الصادرات تعتبر ضعيفة مقارنة بحجم الصادرات في المؤسسات الكبيرة وان نسبة ضئيلة من هذه المؤسسات تشارك في عملية التصدير , وذلك لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول تركز على الأسواق الداخلية والمحلية لتسويق منتجاتها. يعتبر التصدير احد الوسائل الهامة لضبط ميزان المدفوعات للدول وتوفير العملة الأجنبية ونظرا لارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم بلدان العالم الآن؛ فإنها لا بد أن تلعب دورا هاما في عملية التصدير والجدول التالي يوضح ذلك.

<sup>1</sup> OCDE - Perspectives de l'OCDE sur les PME- OCDE. édition 2000.p 14 .

<sup>2</sup> تودارو مشيل. التنمية الاقتصادية؛ دار المريخ للنشر؛ ص 664.

الجدول رقم (02-02):نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى الصناعة التحويلية في الدول.

تونس	الجزائر	الأردن	مصر	السعودية	قطر	ليبيا	المغرب	البحرين	سوريا
%77.3	6..%63	%86.1	%54.7	%5.2	%39.8	%35	%74.1	%9.2	%75.8

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

➤ تشجيع الاستثمار:تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة خاصة الشباب؛ وهذا ما أثبتته معظم الدراسات التي تهتم بمسألة تنمية هذه المؤسسات ويعود هذا الاهتمام أساسا إلى قدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطر نتيجة لقصر فترة استرداد الأموال المستثمرة إذ تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد ويقلل من مخاطر الاستثمار الفردي فيها. كما تتميز بسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى أصول كلية في اغلب الأحيان؛ وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ القرار. و هذا نتيجة لسهولة تحويل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة؛ فهذه المؤسسات تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حاجي عبد القادر. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر؛ ورقلة؛ 2011؛ ص 59.

## المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر

## المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الخام

تؤثر هذه المؤسسات في ثلاثة اتجاهات:

- تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.
- تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام كما أنها تمثل مناخا مناسباً للتجديد والابتكار مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار.
- تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني وذلك من ناحيتين:

**الأولى:** إن هذه المنشآت تستفيد من الوفورات الاقتصادية الخارجية للمشروعات الكبيرة إضافة إلى أنها تحقق وفورات اقتصادية خارجية للمنشآت الكبيرة في الوقت ذاته.

**الثانية:** تعمل على زيادة سرعة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.<sup>1</sup>

- **زيادة الناتج المحلي الإجمالي:** الناتج المحلي الإجمالي يشمل كل ما يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية من المنحاحات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.

و حسب ما صرح به المدير الفرعي للإحصائيات بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي قدر بنسبة 53.6% خارج المحروقات في سنة 1998.

وإذا سلمنا أن القطاع الخاص يمثل بنسبة كبيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدينا في الناتج الخام حسب قطاعات النشاط نهاية 1999 كما هو مبين في الشكل التالي.

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص16.

الجدول رقم (02-03): نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الخام

قطاع النشاط	% القطاع الخاص	% القطاع العام
الزراعة والصيد	99.70	0.3
خدمات مقدمة للأسر	98.50	1.5
التجارة	96.9	3.1
الصناعة	67	73
النقل والاتصال	7.30	23.7
أشغال عمومية وبناء	64.20	35.8

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ يونيو

2000 ص 5.

من الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص الممثل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسط يساهم بمختلف فروعها بنسبة عالية ومرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع المؤسسات العمومية الكبيرة على غرار الزراعة بنسبة 99.7% والتجارة بـ 98.5% فيما تتركز مساهمة المؤسسات العمومية الكبيرة في قطاع الصناعة بنسبة 73.00%

■ زيادة القيمة المضافة: لقد ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلى السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة الزيادة في قطاع الزراعة إلى 15% لسنة 2009 وكذا 12.9% في قطاع البناء والأشغال العمومية. وتطورت إجمالاً لتصل إلى 93.58% لنفس السنة والجدول الموالي يوضح هذه الزيادات المستمرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حاجي عبد القادر. مرجع سابق؛ ص 61.

الجدول رقم (04-02): تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2006-2009.

2009		2008		2007		2006		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
الزراعة								
خاص								
99.85	924.99	99.50	708.17	99.55	701.03	9.59	638.63	
0.15	1.38	0.50	3.58	0.45	3.16	0.41	2.65	عام
100	926.37	100	711.75	100	704.19	100	641.29	المجموع
البناء والأشغال العمومية								
خاص								
87.10	871.08	86.67	754.02	80.94	593.09	80.22	489.37	
12.90	128.97	13.33	115.97	19.05	139.62	19.78	120.70	عام
100	10.05	100	869.99	100	732.71	100	610.07	المجموع
النقل والمواصلات								
خاص								
81.41	744.42	81.10	700.33	79.19	657.35	77.93	579.80	
18.59	169.95	18.90	163.24	20.80	172.72	22.02	163.73	عام
100	914.36	100	863.57	100	830.07	100	743.53	المجموع

المصدر: نشره للمعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2010؛ العدد 18.

المطلب الثاني: فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية:

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافياً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية؛ مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنمية نذكر من بينها:

إنّ انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووفق حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن؛ والتي أدت إلى تكديس المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي وسرعان ما يحققها التجمع في منطقة واحدة؛ وهذه الزاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية كما هو الحال في الجزائر. فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رأينا أنها تتركز في كبرى المدن مثل الجزائر العاصمة؛ البلدية في الوسط؛ وهران؛ تلمسان في الغرب؛ وعنابة؛ قسنطينة في الشرق. من مجموع 48 ولاية تشكل التقسيم الإداري تشغل أكثر من نصف العدد الإجمالي للعمال<sup>1</sup>. ونتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية يتحول الأفراد للعمل في قطاع الخدمات الهامشية؛ وبصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيط ونجد أنّ البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجياً بفعل تيار الهجرة المستمرة إلى المدن الكبيرة.

إنّ انتعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن انه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في هذه المجال؛ فهو يحقق نوعاً من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك.

تحقيق التوزيع العادل للدخل؛ فبانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريباً من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية؛ وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية. وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي إلى الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حدّ الازدواجية في بنية الاقتصاد الوطني ككل؛ ويمكن القول أنّ صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعا أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطئها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية؛ وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة ومتطلباتها عادة تكون محدودة فضلاً عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الانتاجية الأخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> FOURCADE .Colette : petite entreprise et développement local ; éd ESKA ;1991.

<sup>2</sup> صفوت عبد السلام عوض الله. اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية : دار النهضة العربية : مرجع سبق ذكره ؛ ص 42.

## المطلب الثاني: واقع المنظومة المؤسسية الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تجسيدا للإستراتيجية الشاملة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بادرت الجزائر في هذا الإطار إلى إرساء مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة من أجل تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية المتمثلة أساساً في تجاوز تلك العقبات التي تحول دون تنمية هذا القطاع الحيوي.

## ➤ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أفردت الحكومة الجزائرية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة خاصة تهتم بشؤونها سميت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتباراً من سنة 1993؛ وذلك من أجل اضطلاعها بالمهام التالية:

إنشاء وتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تأهيل المؤسسات القائمة وتحديثها والرفع من تنافسيتها.

المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إعداد النشرات الإحصائية والمعلومات الأساسية حول هذا القطاع.

صياغة الأطر القانونية والنصوص التشريعية لعمل هذه المؤسسات.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار وتجسيدا لأهدافها قامت الوزارة بإنشاء العديد من الهيئات المتخصصة نذكر منها: مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ذات طابع صناعي وتجاري تأخذ أشكال كالمحضنة؛ ورشة الربط؛ نزل المؤسسات).<sup>2</sup> مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تقوم بمساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم)؛ المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>3</sup>

## ➤ الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تدعيما لما تقوم به الوزارة الوصية على القطاع ومختلف الهيئات المنبثقة عنها؛ هناك أيضا مجموعة متخصصة من المؤسسات والهيئات الحكومية تؤدي أدوار مختلفة في دعم نمو وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر من بين هذه الهيئات: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) (تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين)<sup>4</sup>؛ وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات (APSI) (تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق

<sup>1</sup> خوني راجح؛ حساني رقية. آفاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25-28 ماي 2003؛ منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغربي 2004؛ جامعة سطيف؛ ص 899.

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 78-03؛ القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات المؤرخ في 25-02-2003؛ الجريدة الرسمية؛ العدد 13؛ ص 17.

<sup>3</sup> المرسوم التنفيذي رقم 80-03؛ المتضمن انشاء المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ المؤرخ في 22-02-2003 الجريدة الرسمية؛ العدد 13؛ ص 25.

<sup>4</sup> المرسوم التنفيذي رقم 96-296؛ المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 08-09-1996؛ الجريدة الرسمية؛ العدد 52؛ ص 12-13.

استثماراتهم وعلى تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها)<sup>1</sup>؛ الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) والهيئات المكملة لها (تهدف أساسا إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات).الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) (تقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها)؛ وهناك أيضا صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها المصغرة؛ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> معوان مصطفى؛ دور الجماعا المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية؛ جامعة ورقلة 2003 ؛ص 20.

<sup>2</sup> يوسف العشابان.ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتدعيم التمويل؛ مجلة فضاءات؛ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ العدد 02 ؛ 2003 ؛ ص 14.

## خلاصة:

إنّ التنمية الاقتصادية موضوع واسع وهام نظراً للدور الذي تؤذيه للتخلص من دائرة الفقر ورفع مستوى المعيشة والتطور الاقتصادي والاجتماعي؛ لاسيما في ظل الظروف الجديدة المتمثلة في النمو الديمغرافي وزيادة البطالة وضعف المداخل بالنسبة للدخل الإجمالي وضعف القدرة الشرائية وصعوبة تلبية متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية كل هذا عزز دور التنمية مما أدى إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهذا لسهولة تأسيسها لتقوم بهذا الدور الأساسي والهام من خلال القيام بمشاريع استثمارية في شتى المجالات لإحداث التنمية الاقتصادية.

# الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري

## تمهيد:

يعتبر البنك الوطني الجزائري ضمن المؤسسات الاقتصادية الهامة في الجزائر وكجهاز مصرفي فعالّ تعتمد عليه الكثير من المؤسسات باختلاف أنواعها وأنشطتها من اجل تمويلها. وذلك من خلال مختلف القروض التي يمنحها لها. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من بين المؤسسات التي تلجا إلى مثل هذه البنوك للاقتراض منها فمن خلال التسهيلات والمساعدات التي تقدمها هذه الأخيرة فهي تساهم بذلك في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من بينها التنمية الاقتصادية. ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى دور البنوك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

## المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

نظرا للمخاطر الناجمة عن منح القروض فإن أي طلب للقروض يتم بدراسة وتحليل معمقا لمجموعة من المعايير لها القدرة أن تعطي لإدارة البنك تصورا شاملا عن العميل والإحاطة بالمخاطر التي سوف تتعرض لها مع مصادر تلك المخاطر.

تلعب البنوك دورا هاما في اقتصاد أي دولة وبالتالي تساهم في تطوير البلد والدفع بعجلة النمو والتطور. وكذلك هو الحال بالنسبة للبنوك الجزائرية والتي من بينها بنك الوطني الجزائري الذي يعتبر عنصر هام في الجهاز المصرفي. منذ مشاته إلى يومنا هذا؛ من خلال هذا البحث سنستعرض أهم المحاور والنقاط الأساسية المتعلقة به وبنشاطاته.

## المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 178/66 بتاريخ 13 جوان 1966 على شركة وطنية تدير بواسطة القانون الأساسي لها وتشريع تجاري؛ على الرغم من انه أسس على شركة وطنية برأس مال 20 مليون د ج إلا هذه الوضعية اختلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل 5 بالمائة؛ وثم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة؛ حسب القانون الأساسي فان البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصير الأجل وتميل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمار لأعوان الاقتصاد وجميع القطاعات الاقتصادية؛ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي .

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا انه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة الأسهم تدير وفقا لقوانين 01-88 و03-88 في جانفي 1988 وقانون 119-88 في جانفي 1988 وقانون 177-88 في 28 سبتمبر من نفس السنة وبالقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري BNA وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب8 شارع شي غيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي للسجل التجاري.

وينقسم رأس مال بنك BNA الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:<sup>1</sup>

- حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج".
- حصة من 351 إلى 700 مكتتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم: المحروقات: الهيدروليك".

<sup>1</sup> وثائق البنك الوطني الجزائري.

- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية".
- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".

### المطلب الثاني: مهام البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بعدة مهام منها ما يلي:

- تمويل التجارة الخارجية
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- التدخل في العمل المصرفي الآني أو الآجل.
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- الإمضاء؛ خصم الأوراق التجارية شراء أو اخذ في محفظة الأوراق التجارية وكل السندات.
- تنفيذ خدمات الدولة لموضوع الائتمان القصير ومتوسط الأجل وضمان كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع الخصم الاعتمادات المستندية.
- خصم الأوراق التجارية لتلبية حاجة الزبون للسيولة.
- قبل ظهور بنك التنمية الريفية كان يقوم بمنح الائتمان الزراعي لقطاع السير ذاتياً مع المساهمة في مراقبة الإنتاج الزراعي.
- يمنح كل أشكال القروض والتسيقات للمتعاملين الاقتصاديين بالإضافة إلى تحصيل كل التسديدات النقدية.
- تقديم قروض للصناعة العامة والخاصة.
- تقديم ضمانات لجميع الأسواق العمومية في حالة العجز عن تقديم ضمان عند انجاز الصفقات.
- اكتساب أو شراء كل السندات التجارية.
- التحصيل أو التسديد لصالح زبائنه بأمر منه؛ وهو عبارة عن وسيط في المعاملات التجارية.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم البنوك الجزائرية خاصة قانون النقد والقرض.

كما يقو أيضا بقبول الودائع من الجمهور بنوعية التجاري والاهم يقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات كما جاء في المادة الثانية للقانون الأساسي للبنك.<sup>1</sup>

تلبية حاجيات المؤسسات العامة والخاصة في مجالات تمويل الاستثمارات بقروض التشغيل والخدمات الضرورية أثناء النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

يشارك في مجال قروض الاستثمار في إنشاء مؤسسات جديدة وفي هذا المجال البنك الوطني الجزائري يقدم قروض التجهيز للمؤسسات الحديثة التابعة للقطاع الخاص ويساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا بمنحه قروض مصغرة.

### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك فهذا لان يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا التنظيم ويبين دورها.

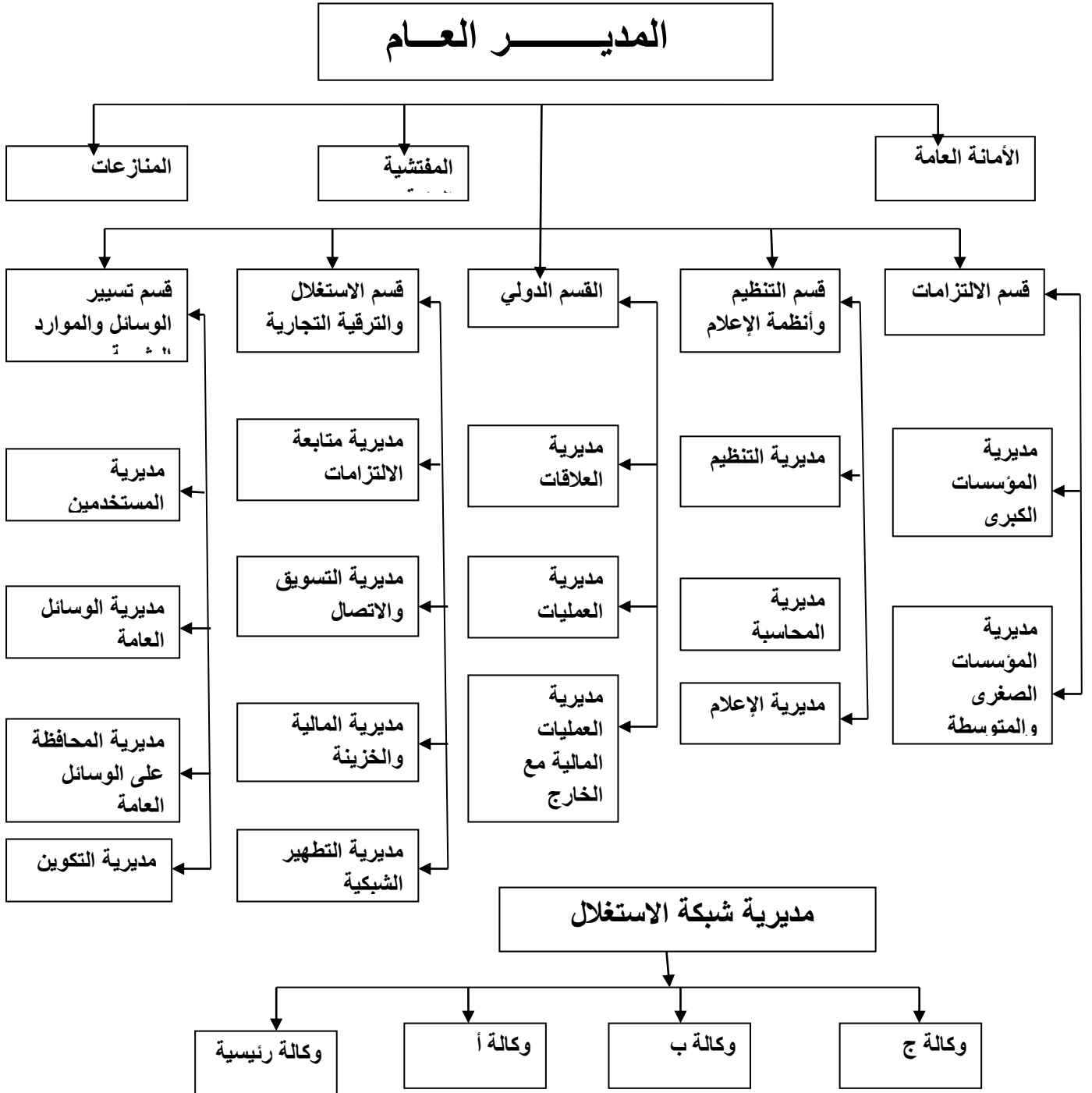
ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة والأمانة العامة تقوم بالتنسيق بين مختلف هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة.

كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة والتدقيق الدالية تتولى مراقبة جميع أعمال وحسابات البنك.

والمفتشية العامة ومديرية الدراسات؛ القانون والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك. ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال DRE حيث تضم هذه الأخيرة مجموعة الوكالات الرئيسية.

والشكل التالي يبين لنا هيكله البنك الوطني الجزائري بالتفصيل.

الشكل رقم (03-01): هيكل البنك الوطني الجزائري الرئيسي



المصدر: الطاهر لطرش. تقنيات البنوك؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ طبعة 2002. ص 20.

## المبحث الثاني: الطريقة المتبعة في دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعمل البنك على دراسة ملف قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من كل النواحي التقنية والاقتصادية والتجارية والقانونية؛ لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة وتقييم تسييرها وكذا العوامل التي تؤثر على مردوديتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة وهذا لاتخاذ القرار الأمثل فيما يخص منحها أو عدم منحها للقروض المطلوبة.

## المطلب الأول: مضمون ملف قرض الاستغلال

يعمل البنك على دراسة ملف قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من كل النواحي التقنية والاقتصادية والتجارية والقانونية؛ حيث يسمح هذا التحليل بمعرفة الحالة المالية للمؤسسة وكذا تقييم تسيير المؤسسات وتحديد فعاليتها الاقتصادية كما يقوم المصرف بتحليل جميع الجوانب التي تؤثر على مردودية المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛ وهذا لاتخاذ القرار الأمثل فالخطط المتعلقة بالقروض كذا الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة هي التي تحدد قرار البنك بقبول أو رفض الملف.

يتكون ملف القرض من ما يلي:<sup>1</sup>

- طلب خطي ممضي موجه للبنك.
- فاتورة شكلية للمشروع.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة أو شهادة تصفية.
- شهادة الميلاد.
- نسخة الإعفاء أو إنهاء الخدمة الوطنية.
- شهادة عدم الاستفادة من الشبكة الاجتماعية.
- صورة شمسية.
- سجل تجاري المحل لممارسة النشاط .

ترفق ثلاثة نسخ لكل وثيقة. ويتم إرسال نسختين من الملف إلى مجموعة الاستغلال في البنك الوطني الجزائري من اجل اتخاذ قرار في اجل لا يتعدى ثلاثون يوماً.

## ➤ عرض المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة:

قبل الدراسة المالية للمؤسسة من الضروري التعريف بها وهذا بجمع المعلومات والبيانات بشأنها وكذا دراسة واقعها ومحيطها الداخلي والخارجي ومن التعريف بطالب القرض أي المؤسسة يكون على مستويين: الأول يهتم بالمؤسسة بحد ذاتها عن طريق جمع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من عدة مصادر والتي تسمح بإعطاء نظرة واضحة عن المؤسسة.

الثاني يهتم بمحيط هذه المؤسسة الذي من خلاله يمكن ملاحظة تطورها.

<sup>1</sup> وثائق من البنك الوطني الجزائري.

- الاستعلام عن المؤسسة: إن الاستعلام عن طلب القرض له أهمية في القرض وفي صناعة القرار؛ حيث تمد البنك بمختلف المعلومات والبيانات التي تمكنه من اتخاذ القرار الأمثل وهي تتمثل في :

أ/ معلومات محصلة من بنك الجزائر:<sup>1</sup>

- مركزية عوارض الدفع: قام البنك بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية عوارض الدفع حيث تقوم هذه المركزية بتنظيم كل المعلومات المرتبطة بحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القرض أو التي لها علاقة باستعمال وسائل الدفع.
- مركزية المخاطر: يقوم بنك الجزائر استناداً للمادة 160 من قانون النقد والقرض بتنظيم رئيس مصلحة مركزية المخاطر والتي تتكفل بجمع المعلومات من البنوك والمؤسسات المالية حول أسماء المستفيدين من القروض والمبالغ الممنوحة والضمانات المعطاة.
- مركزية الميزانيات: تم إنشائها في 06 جويلية 1996 ؛ حيث تلزم كامل البنوك والمؤسسات المالية بتقديم ميزانيات المؤسسة بعد نهاية كل تحليل وتستفيد نفس هذه البنوك والمؤسسات المالية من هذه المعطيات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

ب/ معلومات يتقدم بها العميل: يمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال المستندات والوثائق التي يتقدم بها العميل كعقد الشركة والسجل التجاري وعقود الملكية والإيجار وشهادة الضرائب.

ج/ الحديث مع العميل: مهما كان غرض القرض ونوع العلاقة مع العميل (قديمة أو جديدة) يقوم البنك بطرح مجموعة من الأسئلة على زبونه والمتعلقة بالنشاط والنتائج المراد تحقيقها وكذلك الحاجة المتعلقة بهذا القرض. ومنه يمكن الخروج من خلال هذه المحادثة إلى ما يليك

معرفة سبب طلب القرض.

الحكم على طبيعة العمل ومعرفة ما إذا كان المسير يتحكم جيداً في وظائف المؤسسة وخاصة الوظيفة المالية.

معرفة تطور المؤسسة ومركزها التنافسي وكذا خططها المستقبلية.

د/ السجلات الخاصة بالبنك: يحتفظ البنك بمجموعة خاصة من السجلات التي تتضمن المعلومات والإحصائيات عن المقترضين والتي تفيد البنك في:

الكشف عن التعاملات السابقة للعميل وكيفية استخدامها.

مدى التزام العميل بالاتفاق وأسلوب تسير القرض.

معرفة أرصدة العميل.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

هـ/ معلومات محصلة من بنوك أخرى: حيث يستطيع البنك التحصل على مجموعة من المعلومات بشأن عملية التمويل من قبل بنوك أخرى تعاملت مع نفس العميل.

ن/ ماضي المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة: ماضي المؤسسة منذ تاريخ إنشائها يفيد في اكتشاف نقاط قوتها وضعفها؛ حيث يتمكن البنك من خلال متابعة سير هذه المؤسسة من معرفة تاريخ إنشائها وكذلك طبيعتها القانونية ورأس مالها ومركزها الاجتماعي وكذلك طبيعة نشاطها.

ح/ تحليل محيط المؤسسة: محيط المؤسسة يتصف بالتعقيد والتنوع لذا فإن البنك يركز عليه لمعرفة أهم العناصر التي تؤثر على مستقبل المؤسسة . وذلك بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة: يقوم المحلل المالي بدراسة الوضعية المالية عن طريق تحليل مؤشرات التوازن المالي وكذا التحليل باستعمال النسب المالية.

➤ التفاوض مع طالب القرض: يعد التفاوض مع طالب القرض على درجة عالية من الأهمية فبعد قياس درجة الخطر وتحليل القوائم المالية وتجميع المعلومات الخاصة بطالب القرض (المؤسسة الصغيرة والمتوسطة) يقوم البنك بالتفاوض فيما يخض قيمة القرض؛ الغرض الذي يستخدم فيه؛ كيفية صرفه وسداده والضمانات المقدمة؛ سعر الفائدة والعمولات المختلفة كل هذه العناصر يتم الاتفاق عليها من خلال عمليات التفاوض.

➤ اتخاذ القرار: قد يتفق الطرفان (إدارة القروض وطالب القرض) على شروط التعاقد وبنود التفاوض وقد لا يتفقا؛ فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط لمنح القروض من السلطة الائتمانية المختصة.

➤ صرف القرض: بصدر القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة يبدأ وضع القرار موضع التنفيذ إلى صرف القرض حيث يوقع كل من العميل والضامن على العقد بعد استنقاء ما قد يتضمنه قرار منح القرض وتقديم الضمانات والتعهدات وبعد إتمام الإجراءات اللازمة يكون قد لحق صرف القرض.

➤ متابعة القرض: أن الهدف من هذه المتابعة هو الائتمان على حسن سير المؤسسة الطالبة للقرض وعدم حدوث تغيرات في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض وقد تظهر من خلال هذه المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض؛ والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهةها للحفاظ على حقوق البنك أو تطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

➤ تحصيل القرض: من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل القرض وفقا لجدول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان ولضمان متابعة عملية السداد فان من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

### المطلب الثاني: مخاطر الإقراض

يقصد بالمخاطرة عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك وعليه فان تخفيض درجة المخاطر الائتمانية وبالتالي الخسارة ويتمتع بقدرة على متابعة ومراقبة القروض يعد منها وذلك لتحصيلها في مواعيد استحقاقها

1-خطر عدم التسديد: ويعتبر الخطر الأساسي المحتمل وقوعه عند كل عملية تمويلية يقوم بها البنك وهو عدم احترام المدين لالتزامه إما كلياً أو جزئياً ويرجع هذا إلى أمرين.

أ- المخاطر الخاصة: متعلقة بنشاط العميل والدورات التجارية التي تتعرض لها المنتجات كظهور سلع بديلة، ارتفاع أسعار المواد، تأخر في عملية البيع وتحصيل الديون.

ب- المخاطر العامة: كتغير الفائدة أي احتمال تقلب أسعارها مستقبلاً وموجات الكساد التي تصيب الاقتصاد ومخاطر التضخم، بالإضافة إلى التغيرات المرتبطة بالأنظمة الاقتصادية للدولة ذاتها أو دولة أخرى تربطها علاقة وثيقة.

2-خطر تجميد الأموال في الدورات التجارية والصناعية: ويقصد بها علاقة طول الدورة الممولة وعقد القرض فإذا كانت الدورة الجارية أو الصناعية مثلاً تستغرق ثلاثة أشهر وعقد القرض مع العميل مدة ثلاثة أشهر اعتباراً من بداية الدورة التشغيلية فإن أجل الوفاء به سيحل مع انتهاء العملية التشغيلية مما سهل على المقترض السداد، لكن لو كانت مدة شهرين فإن أجل القرض سيحل والأموال لا تزال مجمدة في الدورة التي عقد فيها قرض لمدة أربعة أشهر اعتباراً من بداية العملية التشغيلية أو دورة الإنتاج، فان المقترض يكون قد أعاد استثمار المبلغ في دورة تالية وجمده فيها عند حلول الأجل المتفق عليه مما يصعب عملية التسديد أو يؤخرها .

3-خطر متصل بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابع القرض المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة .

4-خطر متصل بالغير : وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب القرض وكذلك البنك الذي قدم القرض بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: دراسة ملف قرض استغلال

#### أولاً: التعريف بالمستفيد:

وفقاً للمنشور رقم: 01 ديسمبر 2000 المعدل والمتمم للمنشور رقم: 10 المؤرخ في 22 جويلية 1999 المتعلق بتنفيذ جهاز القرض المصغر.

تقد السيد (.....)؛ المولود : 1982/09/11

الجنسية الجزائرية

مهنته تصليح أجهزة مكتبية

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم.....؛ الصادرة ب:.....

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع عمان ، ط 2002 ، ص 207.

إلى البنك الوطني الجزائري بملف طلب الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع صغير بقيمة: 350.000.00 دج التي تمثل 90% سلفة من البنك و10% الباقية يتحملها المستفيد؛ كما هو منصوص عليها في مقاييس التأهيل للحصول على القرض المصغر.

ثانياً: طبيعة نشاط المشروع:

طبيعة المشروع نشاط خدماتي يتمثل في تصليح أجهزة مكتبية وهذا بقصد تلبية حاجيات مؤسسة صغيرة.

ثالثاً: مضمون ملف القرض:

تقدم السيد (.....) إلى وكالة البنك الوطني الجزائري بمستغانم بالملف التالي:

- قرار المطابقة لتخفيض نسبة فائدة القرض المصغر.
- طلب خطي ممضي موجه للبنك
- فاتورة شكلية للمشروع.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة أو شهادة تصفية.
- شهادة الميلاد.
- نسخة الإعفاء أو إنهاء الخدمة الوطنية.
- شهادة عدم الاستفادة من الشبكة الاجتماعية.
- صورة شمسية.
- سجل تجاري المحل لممارسة النشاط .

رابعاً: الهيكلة المالية للمشروع:

يعمل البنك على توضيح مجموعة من التعليمات بخصوص القرض المطلوب والمتمثلة في موارد التمويل؛ المبلغ؛ مدة القرض؛ مدة الإعفاء. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03-01): قيمة القرض المطلوب.

موارد التمويل	المبلغ	المدة	مدة الإعفاء
التمويل الذاتي القرض الخارجي القرض متوسط الأجل	315000.00	05 سنوات	06 أشهر

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم؛ مصلحة القروض.

خامساً: الفاتورة الشكلية للمشروع:

تحتوي على جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالمشروع والمتمثلة في المواد المراد شرائها واسم المستفيد؛ عنوانه؛ رقم تسجيله الضريبي. والجدول التالي يبين نوعية التجهيزات المراد تمويلها من طرف البنك:

## جدول رقم (03-02): هيكل الاستثمار.

البيان	المجموع	المبلغ بالدينار	العملة
التجهيزات	350.000.00	350.000.00	دج
XXX الانتاج			
XXX اضافية			
راس المال العامل			
المجموع	350.000.00	350.000.00	دج

المصدر: نفس المصدر السابق.

## سادساً: المصادر المالية للمشروع:

يبين الجدول التالي المصادر المالية للمشروع؛ حيث نجد ان هناك مساهمة شخصية تقدر ب10% من قيمة المشروع؛ أي يتحملها المستفيد وتساوي 350000.00 دج والقيمة المتبقية تقدر ب90% من قيمة المشروع يدفعها البنك وتساوي 315.000.00 دج.

## الجدول (03-03): المصادر المالية للمشروع

المصادر المالية	النسبة من قيمة المشروع	قيمة المبلغ بالدينار الجزائري
مساهمة شخصية	10%	350.000.0
سلفة من بنك BNA	90%	315.000.00
المجموع	100%	350.000.00

المصدر: نفس المصدر السابق.

## سابعاً: اتفاقية القرض:

بعد ان يقوم البنك بدراسة الملف ويتأكد من استيفائه لجميع الشروط المطلوبة يعطي الموافقة على منح القرض ثم يقوم بإبرام عقد يتضمن كل المعلومات الخاصة بالقرض. ويقوم المستفيد بفتح حساب خاص لدى البنك الوطني الجزائري؛ كما أن التسديد يكون باستعمال السند لأمر المحرر المتفق عليه أثناء إبرام العقد؛ يمضي المستفيد على تسعة سندات مع البنك. والجدول التالي يبين اجل استحقاق القرض.

جدول رقم(03-04):اجل استحقاق القرض.

قروض متوسطة الأجل دج	اجل الاستحقاق	الاهتلاك دج	رأس المال دج
280.000.00	2002/06/30	35.000.00	315.000.00
245.000.00	2002/12/31	35.000.00	280.000.00
210.000.00	2003/06/30	35.000.00	245.00.00
175.000.00	2003/12/31	35.000.00	210.000.00
140.000.00	2004/06/30	35.000.00	175.000.00
105.000.00	2004/12/31	35.000.00	140.000.00
70.000.00	2005/06/30	35.000.00	105.000.00
35.000.00	2005/12/31	35.000.00	70.000.00
-	2006/06/30	35.000.00	35.000.00

**المصدر: نفس المصدر السابق.**

يطالب المستفيد بالضمانات التي يمكنه أن يقدمها من اجل تدعيم ملفه إثناء الدراسة؛ كما أن حضوره شخصياً ضروري لأنه الوحيد الذي يقوم بإمضاء الوثائق والتعهدات ولا يسمح بأي وكالة أو تمثيل. يقوم البنك بزيارات ميدانية إجبارية بشكل دوري لمكان إقامة المشروع لذا يجب على صاحب المشروع تحديد عنوانه بدقة.

بعد إعطاء القرار النهائي يتم إشعار المستفيد بالموافقة النهائية؛ وبعد ذلك يتم تحرير رخصة القرض باسم المستفيد مقيد بشروط منها:

- أن يكون التسديد مباشرة للبائع حيث يحرر شيك من طرف البنك لفائدة البائع حتى لا يتم صرف القرض من طرف المستفيد في أشياء خارجة عن نطاق المشروع.
- يطلب من المستفيد أن يودع رقم أعماله في البنك المانح للقرض أثناء فترة الاستغلال.
- عدم التصرف في التجهيزات موضوع القرض بالبيع طيلة مدة القرض.
- يجب القيام بالتأمين المتعدد الأخطار لصالح البنك المقرض بقيمة القرض.

**ثامناً: كيفية المتابعة:**

يعفى المقترض من التسديد في الفترة الأولى أي 6 أشهر الابتدائية وبعد عام من بداية المشروع يقوم بتسديد الأقساط المترتبة عليه؛ وفي حالة عدم التسديد يقوم البنك بإصدار المقترض كل 15 يوماً وإذا اسر علة عدم التسديد يرفع البنك المسألة إلى القضاء وأحيانا عندما تصل المسألة إلى القضاء يقوم المقترض بالتسديد فادا استمر في عدم التسديد ترسل المحكمة استدعاء للمقترض وللبنك للتفاهم أي جلسة صلح حيث يقوم البنك ببعض التسهيلات متمثلة في زيادة مدة القرض فان لم يتمكن من التسديد يكون قرار المحكمة بالإعفاء كلياً من التسديد أو الحبس.

## المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري في التنمية الاقتصادية

يلعب البنك الوطني الجزائري دور هام في عملية التنمية الاقتصادية :كونه يعتبر الوسيلة الفعالة التي يلجأ إليها معظم المتعاملين الاقتصاديين والتي من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المطلب الأول: علاقة البنك الوطني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد المشروع الخاص أساسا على التمويل الذاتي، غير أن مدخراته لا تكفي لتمويل كل استثماراته وبالتالي التوسع في المشروع، وعليه فإن أهم ما يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مشكل التمويل الضروري لشراء الأصول الثابتة وتسيير دورة الاستغلال، خاصة في ظل النقص الكبير للتمويل البنكي لمثل هذه المشاريع وفي ظل غياب الأسواق المالية في الدول النامية أيضا.

ولقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نسب النمو العالي التي أصبحت مجبرة للتخفيض من استثمارها وبالتالي مستويات التشغيل بها لذا تعتبر البنوك مصدرا لأحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات. أما فيما يخص بنك الوطني الجزائري و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكلان تقريبا وفي معظم الأحيان عاملين مختلفين وبعيدين تربطها إلا العلاقات الرسمية مما تجردها من دور الشريك الفعال. ويعود الأمر في ذلك إلى مجموعة من الأسباب والتي من أهمها:<sup>1</sup>

- اهتمام وتركيز هذا الجهاز المصرفي(BNA) على خدمة مؤسسات الدولة التي تمثل مشاريع كبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحظى في معظم الأحيان إلا بفرص قليلة وذلك في إطار إعادة توزيع الدخل ومبدأ مضاعف الاستثمار.
- أن القطاع المصرفي يفضل القطاع التجاري المتعلق بالاستيراد والتصدير باعتبار القطاع الصناعي كثير المخاطر وكما هو معروف في الآونة الأخيرة خاصة في ظل اشتداد المنافسة فان أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز نشاطاتها على القطاع الصناعي كون أن هذه المؤسسات تنشأ بأفكار جديدة لتجسد على ارض الواقع.
- ارتفاع سعر الفائدة حيث تجاوز % 20 الشيء الذي أعاق إنشاء وتطور المؤسسات خاصة الصغرى منها
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المشاريع تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض كما أن عملية منح القروض تمر بالعديد من مراحل المملة والبيروقراطية مما يجعل المستثمر يجمعون عن الإقدام لتجسيد مشاريعهم.
- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نظرة البنك لأصحاب المشاريع على أنهم يفتقرون للخبرة التنظيمية والإدارية، فضلا على أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على الضمانات المصرفية المطلوبة وهذا ما يؤدي لصعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية من المؤسسات المالية.

<sup>1</sup> البنك الوطني الجزائري.

➤ السبب أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل مخاطرة عالية للمؤسسات التمويلية على العكس من الشركات الكبيرة،

➤ أن جل هذه المؤسسات تنشط في القطاع غير الرسمي حيث لا تمسك سجلات محاسبية منتظمة ولا تهتم بتسجيل عملياتها وتقييد حساباتها في دفاتر يمكن الرجوع إليها، فكل هذا يجعل من الصعب التعامل معها، فتلجأ إلى التمويل الخاص غير الرسمي(الأصدقاء والأقارب، أو الموردين والزبائن....)، وأحيانا نتيجة السياسة النقدية المعتمدة من قبل الدولة) سياسة انكماشية.

#### المطلب الثاني: مساهمة البنك الوطني الجزائري في التنمية الاقتصادية.

يعتبر التمويل فرعاً من فروع الاقتصاد، وتبرز أهميته في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، ومن المعلوم أن هذه الأخيرة هي تلك الوحدات التي تزيد إنفاقها على السلع والخدمات عن دخلها، في حين الوحدات ذات الفائض هي تلك التي يزيد دخلها عن ما تنفقه على السلع والخدمات. وعادة ما تعتمد آلية التمويل على جملة من الحوافز التي تعمل عن طريقها الوحدات الاقتصادية ذات الفائض لأن تتنازل عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مقبول، وتنمية شاملة، ومن تم تحقيق الرفاهية للمجتمع.

ويلعب البنك دوراً أساسياً نظراً لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتطور في ظل وضع يتميز بالاستقرار؛ ونظراً لكونه القطاع الذي يعمل على تديير وسائل التمويل اللازمة ولا يمكن أن نهمل في الوقت الحاضر الدور الذي يقوم به بنك الوطني الجزائري في ظل انفتاح داخلي واسع على اقتصاد السوق. ولعل من أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل كونها توفر المبالغ النقدية اللازمة للوحدات ذات العجز في أوقات حاجات، وكذا تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد بما يساهم في تحقيق التنمية من خلال هذه الأهمية نرى بأن للتمويل دوراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد، حيث يعتبر وسيلة للتبادل، كما أنه وسيلة لزيادة إنتاج رأس المال من خلال توسيع استخداماته.

كما يساهم هذا البنك في تحقيق التنمية المحلية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أنها مصدر من مصادر الادخار؛ كما يلعب دوراً هاماً في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال تقديمه خدمات خاصة كقروض التعمير وخاصة القرض العقاري المضمون الذي أصبح منتوجاً مصرفياً بالنسبة للبنك لاعتبار أن السكن أصبح منتوجاً اقتصادياً.

وعليه فإن مساهمة أو دور البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية يتولد ويبرز من خلال ما يقدمه من خدمات للمؤسسات بمختلف أنواعها والتي من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتمثل هذا الدعم في الدعم المالي الذي تحتاج إليه المؤسسات للقيام بمشروعاتها على أتم وجه ممكن وحتى تتمكن من تحقيق أهدافها. وبالتالي فإن البنك يعد عاملاً وسبباً رئيسياً في نجاح المشاريع الاستثمارية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي قامت من أجلها لتصل إلى الهدف الرئيسي الذي تصبو إليه أي دولة وهو النهوض بالاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

## خلاصة الفصل:

تلعب القروض دورا كبيرا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، ونظرا للأهمية البالغة لهذه القروض، فقد اهتمت الجزائر ومنذ استقلالها بتنمية وترقية نظامها البنكي.

وتعتبر البنوك الوسيط بين الأعوان الاقتصاديين، ومن بين البنوك التي تساهم في تحريك هذا الجهاز البنك الوطني الجزائري BNA حتى يقوم البنك بتمويل المشروع يجب القيام بمجموعة من الإجراءات. ومن خلال هذا الفصل استنتجنا أن البنك الوطني الجزائري له أهمية كبيرة سواء في التنمية الاقتصادية أو في تطوير عجلة الاقتصاد الوطني ككل؛ غير أنّ الملاحظ هنا من خلال الدراسة التي قمنا بها أن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يسودها نوع من اللبس والغموض ذلك بسبب الشروط التي يجب أن تتوفر هذه المؤسسات نتيجة المخاطر التي قد تنجم جراء تقديم البنك قروض لهذه المؤسسات.

الخاتمة

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث ارتأينا تقديم أهم النقاط التي تعرضنا إليها لتعطينا تقييماً شاملاً لكل ما جاء في هذا البحث وإذا كان هذا البحث حسب مضمونه قد استعرض الإطار العام الذي نجد فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجالاً للتحرك من خلال الوقوف على مفهوم هذا القطاع والدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني ليتضح بعد ذلك أهمية هذا القطاع في الدول المتقدمة وخاصة النامية باعتبار ظروف هذه الأخيرة تتلاءم مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وكذا تطرقنا إلى التنمية الاقتصادية التي تشكل موضوعاً هاماً وتعرف اهتماماً بالغاً من طرف الدول والباحثين كونها تشكل المنبر الذي ترتقي به الأمم وتزدهر به الحياة الاجتماعية من خلال استخدام الآليات الفعالة في المجالات الاقتصادية.

إنّ الموضوع الذي ارتأينا البحث فيه تحت عنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية" موضوع في غاية الأهمية كونه شهد اهتماماً بالغاً من قبل مختلف الهيئات والأطراف ذو العلاقة به. حيث أننا ومن خلال تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم العناصر المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من بينها وأهمها أسباب وعوامل انتشار هذه المؤسسات توصلنا إلى أن إقبال الكثير من الأفراد للاستثمار في مثل هكذا مؤسسات نظراً لقلّة رأس المال وأنها لا تتطلب أيادي عاملة ذات كفاءة ومهارة عالية؛ بالإضافة إلى سهولة تأسيسها واتخاذ القرارات.

أما من خلال الفصل الثاني والذي قمنا فيه بالتطرق إلى التنمية الاقتصادية والذي هو الآخر يشكل موضوعاً ذا أهمية في الساحة الاقتصادية كونه أصبح مسعى حقيقياً تصبو لتحقيقه جميع الدول مهما كانت درجة نموها ورقمها؛ حيث تبين لنا أنّ من بين أسباب تحقيق والوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة هو وجود مؤسسات فعالة تنشط في مختلف ميادين الاقتصاد. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أظهرت هذه الفاعلية من خلال توسع أنشطتها وتنوعها؛ والجزائر شهد قفزة نوعية في هذا القطاع خاصة بعدما تفتنت لأهميته إذ أنها تساهم في خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة وتحقيق التكامل الاقتصادي داخل الوطن كل هذا وغيره يجعل من هذه المؤسسات رائداً يساهم بشكل كبير في الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية.

نتائج الدراسة:

إذ أننا من خلال تناولنا لهذا الموضوع وتطرقنا إلى الربط بين التنمية الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل معرفة العلاقة بينهما توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

➤ أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور بارز وفعال في التنمية الاقتصادية؛ ويشهد على ذلك تزايدها المستمر وإقبال المستثمرين على الاستثمار في مثل هذه المؤسسات.

- هناك مساعي كبيرة من قبل الدول لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ كذلك هو الأمر بالنسبة للدولة الجزائرية حيث قامت بوضع العديد من الخطط والآليات وكذا البرامج للترقي بهذا القطاع. من خلال إنشاء عدة وكالات وكوالة دعم وتشغيل الشباب. لمرجوة منها إلا إذا توفر لها المحيط المناسب والمساعدة على النشاط من خلال تقديم المساعدات والتسهيلات لها من طرف السلطات المعنية، ووعيا منها بهذه الجوانب وانطلاقا من إرادتها السياسية لتدعيم هذا القطاع
- استحداث العديد من الهياكل و المراكز من قبل السلطات المعنية من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وكذا صندوق ضمان القرض إضافة على المشاتل ووكالات دعم إنشاء التي الهدف منها النهوض بهذا القطاع ومرافقته.
- إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية لازالت قطاعا لا يرقى إلى التنافسية التي تفرضها الأوضاع الاقتصادية المالية و هذا يسبب العديد من المشاكل التي تعيق تطور هذه المؤسسات
- ما إن هذا النوع من المؤسسات لا يعمل بمعزل عن الظروف و التحديات الخارجية المحلية و الدولية المحيطة بها والتي يجب عدم إغفالها و استيعابها مبكرا حتى يمكن الاستفادة منها.

#### الفرضيات:

من خلال الاستنتاجات توصلنا الى:

**الفرضية الأولى:** من خلال الفصل الأول توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف تعاريفها من دولة لأخرى. أي أن كل بلد يعرفها حسب ظروفه الاقتصادية ودرجة تطوره أو تخلفه؛ الأمر الذي أدى إلى وجود بعض الصعاب في إيجاد تعريف موحد وشامل لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية:** إن قيام الدولة الجزائرية بإعادة النظر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد خروج المستعمر منها؛ حيث قامت الحكومة باتخاذ عدة تدابير وخطط مست قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي دفع بتزايد عدد المستثمرين وبالتالي تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جعل من هذه الأخيرة أن تصنع مكانة جيدة لها في الجزائر. وعليه تثبت لنا صحة الفرضية.

**الفرضية الثالثة:** الجزائر هي إحدى الدول التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي والوصول إلى التنمية الاقتصادية بمختلف الطرق والأساليب فمن خلال هذا البحث توصلنا إلى أنها حققت ولو جزئيا صغيرا من ذلك وقد ساهمت في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال نشاطاتها الاقتصادية المتنوعة التي تقدمها لمختلف طبقات المجتمع الجزائري.

**الفرضية الرابعة:** إن اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء بعد فشل وعدم قدرة بعض المؤسسات الكبيرة في تحقيق توازن جهوي داخل البلد وتزايد هذا الاهتمام بعدما اتبثت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على تحقيق هذا التوازن الجهوي وتلبية حاجات الأفراد. هذه الأسباب دفعت بالحكومة الجزائرية إلى وضع آليات وبرامج وإتباع سياسات خاصة لتطوير هذه المؤسسات أكثر فأكثر. وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الرابعة.

### التوصيات:

- ✓ صياغة برنامج وطني للترويج للمنتجات الوطنية عموماً، مع التركيز على مخرجات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إيجاد الهيئات الخاصة التي ترفع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، للإرشاد والتوجيه والمساندة.
- ✓ تعزيز الترابط والتشابك بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وبين المنشآت الكبيرة من جهة أخرى.
- ✓ توحيد جهود وبرامج التأهيل لأنشطة ومنتجات هذه المنشآت، ورفع من مقدرتها التكنولوجية والتسييرية.
- ✓ إيجاد حلول فعالة للعوائق التي تحول أمام تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ الاحتكاك مع الدول المتقدمة من أجل الاستفادة من خبراتها خاصة فيما يتعلق بمجال التنمية الاقتصادية وسبل تحقيقها.
- ✓ تنوع مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا للاستجابة إلى مختلف المتطلبات المالية كتقديم قروض بدون فوائد وذلك من أجل إنجاحها ومساعدتها.

### أفاق الدراسة:

- من خلال هذا الموضوع يمكن العمل على بعض النقاط الجديرة بالدراسة و هي:
- كيف يتم إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج دوماً إلى دعم من طرف الدولة ومختلف الهيئات؟. وكيف تتم العملية وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا المجال، ومن هي الأطراف الفاعلة في تحديد مسار التأهيل؟.

## المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

الكتب:

الكتب باللغة العربية:

- 1 احمد رحموني . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ؛ المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ؛ 20011 .
- 2 تطبر رياض محمد . الرسالة الأولى للمستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ الناشر المنصورة؛ المكتبة العصرية؛ 2001.
- 3 خبايا عبد الله . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ آلية لتحقيق التنمية المستدامة ؛ دار الجامعة الجديدة للنشر ؛ الطبعة 2003 .
- 4 دخال مصطفى قاسم. إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة؛ كلية الإدارة والتكنولوجيا؛ الدار الجامعية؛ الطبعة 2007.
- 5 سمير علام . إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة؛ دار العربية للنشر والتوزيع؛ القاهرة؛ بدون تاريخ.
- 6 صفوت عبد السلام عوض الله. اقتصاديات الصناعة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية؛ دار النهضة العربية؛ سنة 1993.
- 7 عبد القادر محمد عبد القادر عطية. اتجاهات حديثة في التنمية؛ الدار الجامعية الإسكندرية؛ مصر؛ 2003.
- 8 كامل بكري. التنمية الاقتصادية؛ الدار الجامعية للنشر؛ بيروت لبنان؛ 1988.
- 9 مالكو لم جيايز . مايكل رومر . داويت بيركنز . دونالد سنودجراس ؛ اقتصاديات التنمية ؛ دار المريخ للنشر ؛ طبعة 1995 .
- 10 هاله محمد لبيب عنبه ؛ إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية ، 2002 .

الكتب باللغة الفرنسية:

- 1) FOURCADE .Colette : petite entreprise et développement local ; éd ESKA ;1991.
- 2) Gérard azoulay ; les théories de développement ; collection Didact Economie presses universitaires de rennes ; France 2005 .
- 3) Perspectives de l'OCDE sur les PME- OCDE. édition 2000..-OCDE
- 4) Robert wtteroulghe ; la PME une entreprise humaine ; Book université .

## الرسائل الجامعية:

- (1) حاجي عبد القادر. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر؛ ورقلة؛ 2011.
- (2) شبوطي حكيم. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؛ رسالة ماجستير؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ الجزائر؛ 2002.
- (3) شنوفي ياسين. مقدم عبد الغني. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مذكرة لنيل شهادة ليسانس؛ 2005.
- (4) غدير أحمد سليمة. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ رسالة ماجستير (غير منشورة) تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ جامعة ورقلة؛ 2007.
- (5) لخلف عثمان. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة الجزائر؛ 2004.

## الأوراق البحثية:

- (1) محمد حسن دخيل. إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة؛ منشورات الحقوقية.
- (2) محمد حميدوش. "مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار"؛ مجلة فضاءات؛ العدد 2؛ مجلة صادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية؛ مارس 2003.
- (3) ميسر إبراهيم أحمد. الشركات العراقية الصغيرة؛ «مشكلات الواقع واتجاهات الحل»؛ المجلة العربية للإدارة؛ العدد 01؛ سنة 2007.
- (4) يوسف العشبان. ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتدعيم التمويل؛ مجلة فضاءات؛ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ العدد 02؛ 2003.

## المدخلات العلمية:

- (1) وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ نشرية المعلومات الإحصائية رقم 17؛ السداسي الأول؛ 2010.
- (2) بن سعد محمد. ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة؛ الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات و الفعالية؛ سعيدة؛ 14-15 ديسمبر 2004.
- (3) خوني رابع؛ حساني رقية. آفاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25-28 ماي 2003؛ منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغربي؛ 2004؛ جامعة سطيف.
- (4) معوان مصطفى؛ دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية؛ جامعة ورقلة 2003.

(5) منظمة العمل العربية. الصناعات الصغرى والحرب التقليدية في الوطن العربي أداة وتنمية؛ مؤتمر العمل العربي؛ الدورة 21؛ القاهرة 04-11-1994 .

#### التقارير:

(1) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, جوان 2002 .

#### القوانين والمراسيم:

(2) المرسوم التنفيذي رقم 78-03 ؛ القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات المؤرخ في 25-02-2003؛ الجريدة الرسمية؛ العدد 13.

(3) المرسوم التنفيذي رقم 80-03؛ المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ المؤرخ في 22-02-2003 الجريدة الرسمية؛ العدد؛ 13.

(4) المرسوم التنفيذي رقم 96-296؛ المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 08-09-1996؛ الجريدة الرسمية؛ العدد 52.

1.....المقدمة العامة

### الفصل الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

7.....تمهيد

8.....المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

8.....المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

10.....المطلب الثاني: صعوبات تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

11.....المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

13.....المبحث الثاني: أسباب انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوائق التي تواجهها

13.....المطلب الأول: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

15.....المطلب الثاني: حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلباتها

17.....المطلب الثالث: العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

20.....المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

20.....المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

21.....المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الوطني

24.....المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

27.....خلاصة

### الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

29.....تمهيد

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية الاقتصادية

30.....المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

30.....المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

31.....المطلب الثالث: معوقات التنمية

33.....المبحث الثاني: علاقة التنمية الاقتصادية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

35.....

36.....	المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مستوى النشاط الاقتصادي.....
36.....	المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والابتكار .....
37.....	المطلب الثالث: تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي.....
39.....	المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر.....
39.....	المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الخام.....
42.....	المطلب الثاني: فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية.....
43.....	المطلب الثاني: واقع المنظومة المؤسسية الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
45.....	خلاصة.....

### الفصل التطبيقي: الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري

47.....	تمهيد:.....
48.....	المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.....
48.....	المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري.....
49.....	المطلب الثاني: مهام البنك الوطني الجزائري.....
50.....	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.....
52.....	المبحث الثاني: الطريقة المتبعة في دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
52.....	المطلب الأول: مضمون ملف قرض الاستغلال.....
55.....	المطلب الثاني: مخاطر الإقراض.....
59.....	المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري في التنمية الاقتصادية.....
59.....	المطلب الأول: علاقة البنك الوطني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
60.....	المطلب الثاني: مساهمة البنك الوطني الجزائري في التنمية الاقتصادية.....
61.....	خلاصة الفصل.....
63.....	الخاتمة.....
67.....	قائمة المصادر والمراجع.....
61.....	الفهرس.....

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منيراً هاماً ووسيلة ذات فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية ولا يتحقق ذلك إلا هيئت لهذه المؤسسات كل الوسائل والبرامج والآليات التي تساعد في القيام بدورها على أتم وجه ممكن.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة- التنمية الاقتصادية .

**Les entreprises joue un rôle pour réaliser le croissance économique et ainsi le développement économique . si l'entreprise a été créés les programmes et les mécanismes qui l'aide .**

**Mots clé : petite moyenne entreprise- développement économique**